مجلس الأمن

السنة الحادية والستون

مؤقت

الجلسة **٥٦٠٣**

الأربعاء، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٢٥

نيويورك

الرئيس:	السيد النصر	(قطر)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شرباك
	الأرجنتين	السيد بارتفلد
	بيرو	السيد شافيز
	جمهورية تترانيا المتحدة	السيد ماهيغا
	الدانمرك	السيدة لوي
	سلوفاكيا	السيد ملينار
	الصين	السيد ليو زنمين
	غانا	نانا إفاه – أبنتنغ
	فرنسا	السيد لاكروا
	الكونغو	السيد إيكوبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد جونستون
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة في
	اليابان	السيد كوديرا
	اليونان	السيد فاسيلاكيس

جدول الأعمال

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

06-67405 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في منطقة البحيرات الكبرى

الرئيس: أود أن أحيط المجلس علماً بأنني تلقيت رسائل من ممثلي جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وفنلندا وكندا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في نظر البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل ممثلو البلدان المذكورة آنفاً المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقاً للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيد فال إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة لبراتا مولامولا، الأمينة التنفيذية لأمانة مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى.

تقرر ذلك.

أدعو السيدة مولامولا إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

وأود أن استرعي انتباه الأعضاء إلى الوثيقة S/2006/811، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن، والوثيقة S/2006/812، التي تتضمن رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من رئيس مجلس الأمن إلى الأمين العام.

يستمع مجلس الأمن الآن إلى إحاطة إعلامية من السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، وأعطيه الكلمة.

السيد فال (تكلم بالفرنسية): إن اهتمام مؤتمر قمة نيروبي فيما يتعلق بالأمم المتحدة، وتحديداً مجلس الأمن له أربعة جوانب: تاريخي – سياسي ودبلوماسي وموضوعي واستشرافي.

بالنسبة للجانب التاريخي – السياسي، انعقد المؤتمر نتيجة لجهود متعددة القطاعات تلاقت لطي صفحة ما بدا لعقود من الزمن أنه دوامة عنف متسارعة وصراع وحرب ومأساة إنسانية واجتماعية لا انفكاك منها. وبطي صفحة اليأس تلك وفتح فصل جديد من المصير الإقليمي والوطني، تديره الحكومات وأصحاب المصلحة غير الحكوميين من المنطقة بأسرها، نجد مستقبلاً يقوم على رؤية إقليمية – رؤية استباقية للمستقبل حُددت في دار السلام في عام ٢٠٠٤ في الإعلان الذي اعتمد في أول مؤتمر للقمة، ووُضعت بقدر

أكبر من التفصيل في نيروبي في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ في ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ومما لا شك فيه أن بلدان المنطقة ومبادراها الإقليمية هي الجهات الفاعلة الأساسية والمستفيدة من تلك المناسبة العظيمة. وكان إلى جانبها فريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، الذي كان دعمه المالي والتقني والسياسي والدبلوماسي رائعاً. وقبل كل شيء، كان إلى جانبها أيضاً هذا المجلس، الذي دعم وشجع سياسة نشطة ومستمرة لمختلف محاولات تسوية الصراع من خلال المفاوضات منذ أعمال الإبادة الجماعية في رواندا في عام ١٩٩٤. فقد نشر المجلس عدداً من بعثات حفظ السلام في المنطقة، ودعم على نحو مهم وبعناية الامتثال لاتفاقات السلام وتنفيذها، كما قدم الدعم للحكومات والمؤسسات وآليات المرحلة الانتقالية. ومارس المجلس كل ما لديه من تأثير على مجرى الأحداث الوطنية والإقليمية من خلال مداولاته وقراراته التي اتخذها في نيويورك، ومن خلال مختلف بعثاته العاملة إلى أفريقيا الوسطى ومنطقة البحيرات الكبرى.

أخيراً، لست بحاجة إلى أن أذكر بأن المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى كان مبادرة من المجلس دعمها الاتحاد الأفريقي. كما أن العملية التحضيرية التي اكتملت مؤخراً قادها الأمم المتحدة وفقاً للمبادئ التوجيهية التي وضعها مجلس الأمن، وبمشاركة نشطة ومنسقة من جانب جميع وكالات الأمم المتحدة.

أما بالنسبة للجانب الدبلوماسي، فقد اتسم مؤتمر القمة في نيروبي بقدر مما أسماه الرئيس الشاعر الراحل "الرغبة المشتركة في التعايش" أكبر مما اتسم به مؤتمر قمة دار السلام. وقد تجلى ذلك في اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، وفي التزام من شقين: المصادقة عليه بسرعة والتقيّد به نصا وروحاً بنية حسنة ريثما يتم المصادقة عليه.

وهي تتجلى أيضا في قرار الاستحداث الفوري تقريبا للآلية السياسية لمتابعة الميثاق، وإنشاء الأمانة خلال ثلاثة أشهر من التوقيع عليه. وتتجلى هذه الروح كذلك في قرار إنشاء مقر الأمانة في بوروندي، وتسمية السفيرة ليبيراتا مولامولا بوصفها أول أمينة تنفيذية، وفي الموافقة على نطاق التقييمات للأمانة، وإضفاء الطابع المؤسسي على الصندوق الخاص لإعادة البناء والتنمية، والتعهدات بتبرعات طوعية لافتتاح الصندوق وتنفيذ المشاريع التي أعلنت عنها كل من البلدان الأعضاء في المؤتمر – بما فيها تنزانيا، التي التزمت بتقديم ٥٠٠ ٠٠٠ دولار إلى الصندوق، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي تعهد رئيسها بمليون دولار لافتتاح الصندوق وشركاء التنمية الثنائيين والمتعددي الأطراف، الذين سأعود إلى الحديث عنهم لاحقا.

وهذه الإرادة السياسية الجماعية انعكست أيضا في سياق العملية التحضيرية، في التطبيق الصارم والابتكاري لمبدأ الشمول. وقد استلزم ذلك مشاركة أطراف فاعلة غير حكومية إلى جانب السلطات الحكومية، بمن فيها الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص والمنظمات الدينية. وقد أسهمت هذه الأطراف على كل مستوى من مستويات أفرقة العمل التقني والمواضيعي، التي طورت العناصر المختلفة للميثاق وهي برامج العمل والبروتوكولات والصندوق.

وكانت الإرادة السياسية الجماعية واضحة أيضا في اللجنة التحضيرية الإقليمية، وهي هيئة تقنية إقليمية، فضلا عن اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، التي كانت مسؤولة عن الإشراف السياسي على العملية التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر.

وتواصلت المشاركة من الأطراف الفاعلة غير الحكومية في مؤتمريْ القمة في دار السلام ونيروبي.

وفيما يتصل بمرحلة تنفيذ الميثاق، كانت الأطراف الفاعلة من غير الدول قد أعدت وأقرت إرشادات لاستراتيجية المشاركة وأنشأت لجانا للمتابعة الذاتية.

وظهر مبدأ الشمول واضحا خلال المشاركة في العمل التحضيري للميثاق من جانب المنظمات ذات الصلة والمؤسسات الإقليمية، وخاصة مجلس المحاسبة الأفريقي، والجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا، وجماعة شرق أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي، والجماعة الاقتصادية الأفريقية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا وما تبقى من أمانة الجماعة الاقتصادية لدول البحيرات الكبرى.

وبالإضافة إلى الإسهامات المقدمة من هذه المؤسسات، فإن مشاركتها أتاحت إمكانية ضمان الاتساق والتكامل بين المشاريع والمؤتمر من جهة، وبين المشاريع والجماعة الاقتصادية الإقليمية من جهة أخرى، خلال المرحلة التحضيرية. كما أرست قواعد لتقاسم العمل بين أمانة المؤتمر والجماعات الاقتصادية الإقليمية فيما يتصل بالمشاريع المؤدية إلى المرحلة المقبلة من تنفيذ الميثاق.

وأوكل تنفيذ المشاريع وبرامج العمل المتصلة بالتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي إلى اللجان الإقليمية الاقتصادية المختلفة، تبعا لمجال كفاءتها ومناطق عمليات كل منها. وفي هذا الصدد، نتوقع إبرام مذكرة تفاهم بين الأمانة المقبلة للمؤتمر وأمانات الهيئات الإقليمية المختلفة.

وبالإضافة إلى النصائح والإرشادات المقدمة من رئيس المجلس، فضلا عن الإرادة السياسية لحكومات المنطقة وشعوبها، كان الدعم من شركاء التنمية عاملا رئيسيا آخر سهَّل تحقيق أهداف العملية التحضيرية المؤدية إلى المؤتمر. وكان ذلك ممكنا بشكل خاص من خلال مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، وتطبيق مبدأ آخر للعملية التحضيرية، وهو الشراكة. وخلال مؤتمر نيروبي بصورة خاصة، رحب شركاء التنمية بتوقيع الميثاق. ويعتقد الشركاء أن المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى منتدى لديه إمكانية تعزيز السلام والأمن والتنمية في المنطقة.

وقد أكد ممثل كندا، الرئيس المشارك لمجموعة الأصدقاء، دعم المجموعة لاستحداث آلية إقليمية للمتابعة، مما يسهم في تمويل تلك الآلية حتى حزيران/يونيه ٢٠٠٧. وبعدئذ، ستواصل مجموعة الأصدقاء دعمها للعملية تقنيا وسياسيا ودبلوماسيا.

وستواصل ألمانيا مساعدتها طوال عام ٢٠٠٧ عبر الوكالة الألمانية الدولية للتعاون التقني. وستقدِّم كذلك مليون دولار لمساعدة أمانة المؤتمر. وأعربت كندا من جهتها عن اهتمامها الخاص بدعم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، فضلا عن الجهود الإقليمية لإعادة بناء السلام، وإقامة مشاريع إقليمية للاجئين، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والاتجار غير المشروع بها، وجهود إزالة الألغام ومكافحة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية.

وقد تعهدت وزيرة التعاون والتنمية الهولندية، الرئيسة المشاركة الأخرى لمجموعة الأصدقاء، بمبلغ ٥ ملايين يورو للصندوق. وعرضت كذلك توفير التدريب لدبلوماسيين من البلدان الأعضاء في معهد هولندا للعلاقات الدولية.

وذكرت المفوضة الأوروبية للتنمية والشؤون الإنسانية استعداد المفوضية الأوروبية لدعم الميثاق ومساعدة بلدان المنطقة. كما أكدت الحاجة إلى الحفاظ على الزخم

الإقليمي الناشئ عن العملية التحضيرية، لتعزيز العلاقات السياسية الطيبة بين الدول. وتعهدت بدورها بمبلغ ٥ ملايين يورو لتدعيم القدرات التقنية واللوجستية لأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وعلاوة على ذلك، ذكرت المفوضة أن الاتحاد الأوروبي مستعد للإفراج عن ٤٥ مليون يورو لتمويل المشاريع ذات الأولوية، كجزء من تمويل إعادة إطلاق ذلك المؤتمر. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت أن المشاريع ذات الأولوية للمؤتمر في مجالات السلام، والأمن، والتكامل الإقليمي، والديمقراطية، والحكم الرشيد، والمسائل الإنسانية والاجتماعية – وخاصة المسائل المتصلة بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة، وإزالة الألغام، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والآليات لإصدار شهادات بتلك الموارد، وإعادة اللاجئين، والإصلاح الإداري للقطاع الصحي، وإصلاح التعليم، وقطاعيْ الطاقة والمياه – يمكن أن تكون موضوع الموارد المخصصة من الصندوق.

وذكر الوزير البلجيكي للتعاون والتنمية أن حكومته ستقدم تبرعا للصندوق حالما يباشر مصرف التنمية الأفريقي عملياته.

وأخيرا، ذكر نائب وزير الخارجية الصيني أن مصرف التنمية الصيني سيعمل مع نظيره الأفريقي لدعم تنفيذ الميثاق في مجالات الأمن، والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، كجزء من تعاون الصين مع تلك المنطقة.

وفيما يتصل بالمسائل الموضوعية، يتضمن الميثاق الموقَّع في نيروبي خمسة أجزاء أساسية هي: إعلان دار السلام، الذي يشكل أساسا للميثاق؛ والبروتوكولات الإقليمية، وهي الأركان المؤسسية؛ وبرامج العمل، وهي الأركان البرامجية؛ والصندوق الخاص لإعادة الإعمار والتنمية، وهو الركن المالي؛ وآلية المتابعة الإقليمية، وهي الأداة التنفيذية.

وفيما يتصل بالبروتوكولات، هناك عشرة بروتوكولات هي: بروتوكول عدم الاعتداء والدفاع المتبادل، وبروتوكول الديمقراطية والحكم الرشيد، وبروتوكول التعاون القضائي، وبروتوكول منع جرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، وجميع أشكال التمييز وقمعها، وبروتوكول مكافحة الاستغلال غير الشرعي للموارد الطبيعية، وبروتوكول المنطقة المحددة لإعادة الإعمار والتنمية، وبروتوكول منع العنف الجنسي ضد النساء والأطفال وقمعه، وبروتوكول حماية النازحين ومساعدتهم، وبروتوكول حقوق العائدين وممتلكاتهم، وأخيرا، بروتوكول إدارة المعلومات.

أما فيما يتصل ببرامج العمل، فسأقتصر على الكلام عن برنامج العمل من أجل السلام والأمن. يشمل هذا البرنامج سبعة مشاريع ذات أولوية هي: الإدارة المشتركة لأمن الحدود المشتركة، ونزع سلاح الجماعات المسلحة وإعادة ما كان منها في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنه، ونزع السلاح وتعزيز التنمية في المنطقة ٣، وتنمية المناطق الحدودية وتعزيز الأمن البشري في منطقة البحيرات الكبرى، وإزالة الألغام واتخاذ إجراءات لمكافحة الألغام، ومكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأخيرا مكافحة الجريمة العابرة للأوطان.

ولكن فيما يتعلق بالقسم الموضوعي، كان من أهم ابتكارات المؤتمر العلاقة المتبادلة بين السلم والأمن من جهة، والديمقراطية والتنمية الاجتماعية والاقتصادية من الجهة الثانية. وفي هذا المجال، ينبغي للبروتوكول الخاص بعدم الاعتداء والدفاع المشترك، والبروتوكول الخاص بمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية والبروتوكول الخاص بالمنطقة الخاصة للإعمار والتنمية – أن تُنفذ معا، لضمان الحكم الرشيد والأمن والاستقرار في سياق التعاون بين الدول والتعاون فيما بين الشعوب. ويمكن أن نجد نفس

العلاقة المتبادلة بين مسائل السلم والأمن، والمسائل الأخرى، في المشاريع الإقليمية أيضا.

وبناء عليه، تم تحديد ١٢ منطقة مشتركة للأمن على الحدود في الفصل الخاص بالسلم والأمن، فيما يتعلق بالإدارة المشتركة للأمن على طول الحدود المشتركة. لكن هذه المناطق تشمل نفس المناطق الجغرافية التي تشملها تنمية الأحواض الحدودية الـ ١٢ في الأحواض الحدودية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وجاراتها التسع.

والأهداف الإنمائية في هذه المناطق، سواء من وجهة نظر أمن الدولة أو من وجهة الأمن البشري، هي النهوض في آنٍ معا بالأمن والتعاون ما بين الدول والأمن والتنمية من أجل الذين يقيمون في هذه المناطق الحدودية. وسيُتبع نفس النهج بشأن خطط نزع السلاح وتعزيز التنمية في المنطقة ٣، في المحور الخاص بالسلام والأمن، وهو يعالج الأمن بنزع سلاح الرحّل، الذين تشكل أنشطتهم مصدرا دائما للقلاقل وانعدام الأمن على الحدود المشتركة بين كينيا وأوغندا والسودان. ويشمل المشروع نفسه أيضا مسائل الأمن البشري للسكان، بالترويج لبدائل اجتماعية - اقتصادية لسبل كسب العيش بغرض مكافحة الفقر والتخلص من الاعتماد الكلي على الرعي كوسيلة للعيش.

وأكثر المشاريع تمثيلا لهذا النهج الذي يجمع بين السلم والأمن والتنمية اجتماعيا واقتصاديا، هي المشاريع التي تشمل العلاقة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. إذ تتصدى هذه المشاريع لمسألة نزع السلاح وإعادة الجماعات المسلحة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى وطنهم. كما أنها تضفي الطابع المؤسسي على المنطقة ١٠، التي تشمل حدود هذه البلدان الثلاثة، لإتاحة الإدارة المشتركة لحدودها المشتركة.

وأخيرا، تجمع هذه المشاريع بين البلدان الثلاثة الواقعة في نفس حوض التنمية العابر للحدود، بغية اقتراح تدابير عملية لإنعاش الجماعة الاقتصادية لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، المكونة من جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ورواندا. ولا بد للتنفيذ الجامع لكل هذه المشاريع أن يهيء بيئة مؤاتية للسلام والاستقرار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي ينبغي أن تكون مستدامة في آن معا للحكومات ولسكان الحدود في هذه المنطقة، وهي أكثر المناطق تعرضا للخطر في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

وعلاوة على ذلك، ينبغي لتنفيذ هذه المشاريع، المقتصرة على بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، الاستفادة أيضا من آثار تنفيذ البروتوكولات الأوسع نطاقا، مثل البروتوكول الخاص بمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. ومن المستحسن أيضا أن تتبع هذه المشاريع - وخاصة المشروع المعني بالإدارة المشتركة للأمن على الحدود المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وبوروندي - العبر المستخلصة من تنفيذ مشروع اللجنة الثلاثية المختلطة زائد واحد، الذي يجمع بين بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا.

وهناك العديد من المشاريع والبروتوكولات الأخرى التي تُعنى بمسائل معينة للسلم والأمن. وهذه حالة البروتوكول الخاص المعني بعدم الاعتداء والدفاع المشترك. وفي هذا السياق، تعهدت الدول الأعضاء بحل منازعاتها وخلافاتها سلميا، عن طريق أمور، منها آلية المتابعة الإقليمية، التي تعطي دورا خاصا لمؤتمر قمة رؤساء الدول والحكومات ولثلاثي القمة، المكون من الرئيس الخارج والرئيس الداخل والرئيس في المستقبل، وهم حاليا رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة ورئيس كينيا ورئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وأنشأ هذا البروتوكول قواعد وآليات التعاون للتعامل بطريقة واقعية وبنّاءة مع الإدارة الحساسة المتعلقة بالمعارضة المسلحة والجماعات المسلحة وجماعات المتمردين، التي تنتقل من بلد إلى بلد وتحدث جوا من الارتياب والعنف وعدم الأمن وزعزعة الاستقرار، وتهدد بالتالي ما بين الدول من علاقات إيجابية. وإذا تم تنفيذ أحكام هذا البروتوكول كما ينبغي، فسيساعد العديد منها على وضع حد لوجود الجماعات المسلحة بنزع سلاحها وتفككها.

وسيضمن تنفيذ هذا البروتوكول أيضا أن تتخذ كل دولة معنية إجراءات فعلية ضد الجماعات المتمردة العاملة على أراضيها؛ أو أن تقبل، إذا لزم الأمر، بأن يتخذ بلد آخر تلك الإجراءات بدلا منها، أو أن تُمْثل الدولة، التي لا تتخذ إجراءات أو لا يمكنها اتخاذها، أمام مؤتمر قمة استثنائي لرؤساء الدول للبت في نوع الإجراءات التي يتعين اتخاذها بحق تلك الدولة.

وهناك مشاريع أخرى تتعلق بمسائل الأمن، تُعنى بمكافحة انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وبالاتجار بها، وبمنع الجريمة المنظمة العابرة للحدود ومكافحتها، وبالإرهاب وإزالة الألغام. وتدير هذه المشاريع مؤسسات قائمة، وخاصة المركز الإقليمي للأسلحة الصغيرة، ومقره في كينيا؛ والمركز الدولي للتدريب على إزالة الألغام، ومقره كينيا أيضا؛ ومبادرة آبوبو التنزانية. وأهم ما تفعله هذه المشاريع هو توفير تنسيق أفضل، في مجال تنفيذ المشاريع القائمة فعلا، التي يهتم المؤتمر بها اهتماما خاصا.

إن الأحوال الاجتماعية والبيئية، التي تمخض عنها الصراع أو زاد حدتها، كان لها أبلغ الأثر على الأمن، وسيتعين أن تُعالَج بصورة فعالة بما يساعد على إعادة السلام الدائم والأمن المستديم.

يعالج الميثاق الموقّع في نيروبي العديد من المسائل ذات الأولوية هذه، من خلال البروتوكولات المعنية بالعنف ضد النساء والأطفال، وبحماية النازحين داخليا وتقديم المساعدة لهم، والبروتوكول المعني بحقوق الملكية للعائدين. وفي هذا السياق، أُولي اهتمام خاص لمسائل استرداد أراضي العائدين وممتلكاتهم، فضلا عن تنفيذ تدابير قانونية، لأول مرة في العالم، تُكرس مبادئ توجيهية للمشردين، كان الأمين العام قد اقترحها قبل عدة سنوات.

ونحن إذ نتطلع أخيرا إلى المستقبل ولا نتناول في الوقت الراهن إلا الفترة الانتقالية فيما بين بدء تشغيل مكتب الأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى وتشغيل أمانة المؤتمر، فإنه من المهم أن نلاحظ أن الوزراء قرروا في اجتماع اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات المعقود في بانغوي في جمهورية أفريقيا الوسطى في شباط/فبراير ٢٠٠٦، أن الفترة الانتقالية ينبغي ألا تستمر أكثر من عام.

وفي الإعلان الذي اعتمده مؤتمر قمة نيروبي بتاريخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر، أهاب رؤساء الدول والحكومات بالاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة أن يواصلا تقديم مساعداتهما إلى الأمانة الجديدة للمؤتمر على مدى عام على الأقل. ويتمثل أهم شيء في الإعداد لانتقال تدريجي يتسم بالمرونة والانسجام. وفي ذلك الصدد، سيكون من المستصوب لبوروندي – البلد المضيف لأمانة المؤتمر – أن تتمكن من توفير الهياكل الأساسية اللازمة للأمانة بأسرع وقت ممكن، وأن تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها إلى ميزانية أمانة المؤتمر، وأن يُعين الموظفون المطلوبون في الوقت الملائم. وإذا تم الوفاء بتلك الشروط الثلاثة، فإن ذلك سيبرز حسن النية والالتزام السياسي للبلدان المعنية.

واسمحوا لي أن أختتم بملاحظة شخصية. لقد أُحرز تقدم كبير فيما يتعلق بالسياسات الداخلية لبلدان المنطقة

وفيما يتصل بالعلاقات بين بلدان المنطقة منذ بداية العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي - بفضل الجهود المشتركة للاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى إقرار السلام والعملية التحضيرية للمؤتمر. ومع ذلك، تبقى الحالة ضعيفة للغاية في المنطقة، حيث خرجت ستة بلدان من أصل أحد عشر بلدا من صراعات عنيفة، ولا يزال بلد سابع يواجه تمردا ذا آثار إقليمية ويواجه بلد ثامن تحدي تنفيذ ثلاثة اتفاقات سلام محلية في الوقت ذاته.

ومع المراعاة الواجبة للحقيقة التي أبرزها المجلس في قرارات سابقة دعت إلى تنظيم مؤتمر دولي معني بمنطقة البحيرات الكبرى، وهي أن العلاقات بين شعوب المنطقة وبلدانها بلغت حدا يمكن معه بسهولة لأي صراع داخلي أن يصبح صراعا إقليميا، أرى أنه يجب أن نتأكد من استمرار الأمم المتحدة في أداء دور في منع نشوب الصراعات وفي حفظ السلام وبناء السلام في المنطقة بأسرها. ويجب أن يستمر التعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في هذا الوقت العصيب من تاريخ المنطقة.

الرئيس: أشكر السيد إبراهيما فال على إحاطته الإعلامية. والآن أعطي الكلمة إلى السيدة ليبراتا مولامولا، الأمينة التنفيذية لأمانة مؤتمر البحيرات الكبرى.

السيدة مولامولا (تكلمت بالانكليزية): إنه لمن دواعي الشرف أن أخاطب المجلس هذا اليوم بعد فترة وجيزة من تعييني بوصفي أول أمينة تنفيذية لأمانة المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وأود الإعراب عن خالص تقديري لمنحي هذه الفرصة المبكرة للتكلم أمام المجلس بصفتي الجديدة.

وأشكر المجلس على مبادرته الحسنة التوقيت لعقد هذه الجلسة في أعقاب مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى، المعقود في نيروبي في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، والذي أدى إلى توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية.

إن استمرار المجلس في إبداء نيته الحسنة وتقديم دعمه الثابت لمنطقة البحيرات الكبرى سعيا إلى إقرار السلام والاستقرار والتنمية فيها بطريقة دائمة ليستحق أسمى آيات التقدير. وأود أن أخص بالشكر الأمين العام للأمم المتحدة المنتهية ولايته، صاحب السعادة السيد كوفي عنان، وممثله الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، السيد إبراهيما فال، على جهودهما التي لا تعرف الكلل والتزامهما بعملية السلام في المنطقة.

لعلكم تتذكرون أن المجلس أدى دورا أساسيا في عقد المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. ومع الاتحاد الأفريقي، ومجموعة الأصدقاء، وبلدان المنطقة وأناس آخرين من ذوي النوايا الحسنة، تولى مجلس الأمن قيادة العملية الاستشارية والشاملة. وبهذه الطريقة، شهد عقد مؤتمر القمة التاريخي الأول لعملية المؤتمر الدولي في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي تُوج بتوقيع إعلان دار السلام للأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

ويحدد إعلان دار السلام للأمن والاستقرار والتنمية رؤيا منطقة البحيرات الكبرى ومهمتها، الأمر الذي لا بد من ترجمته إلى أفعال ملموسة. ولقد وضعت بلدان المنطقة بمساعدة الأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ومجموعة الأصدقاء ووكالات الأمم المتحدة مشروعات وبروتوكولات وبرامج عمل وآليات متابعة ملموسة لتنفيذ إعلان دار السلام، شملت المجالات ذات الأولوية التي تندرج في إطار مجالات المؤتمر المواضيعية الأربعة، أي السلم والأمن، والحكم الرشيد والديمقراطية، والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي، فضلا عن القضايا الإنسانية والاجتماعية.

ويسعدني أن أبلغ بأن تقرير مؤتمر القمة الثاني كان تتويجا للعمل التحضيري ذاك، الذي أدى إلى توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الذي تشكل المشروعات والبروتوكولات وبرامج العمل وآلية المتابعة جزءا لا يتجزأ منه.

وتنص آلية المتابعة الإقليمية على إنشاء أمانة مؤتمر ذات ملكية إقليمية مقرها في بوجمبورا، بوروندي، وسيكون لي امتياز تولي رئاسة تلك الأمانة. وأنشأت الآلية أيضا صندوقا خاصا لإعادة الإعمار والتنمية سيستضيفه بنك التنمية الأفريقي.

ولقد أعلن رؤساء الدول والحكومات عن التزامهم بتنفيذ آلية المتابعة الإقليمية، وخاصة أمانة المؤتمر، في غضون ثلاثة أشهر بعد توقيع ميثاق السلام. ويحدد الإعلان الذي اعتمده مؤتمر القمة الثاني خريطة طريق لأمانة المؤتمر.

إن مهام الأمانة الجديدة هائلة، ومن بينها إنشاء العمليات القانونية والمالية والإدارية لتنفيذ الميثاق. ويشمل ذلك توظيف الموظفين الأكفاء وحشد الموارد للشروع في عمل الأمانة الإقليمية في بوجمبورا، وفقا لما قرره مؤتمر القمة.

وفي ذلك الصدد، أهيب بالمجلس أن يمدد ولاية مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغاية آذار/مارس ٢٠٠٧، كما طلبت ذلك سابقا اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات، بغية مساعدة أمانة المؤتمر الجديدة في مرحلتها الأولى بتقديم الدعم الفني إليها والسماح بالتسليم السلس للمسؤوليات إلى الأمانة الجديدة.

وعلى نفس المنوال، أود أن أكرر نداء رؤساء الدول والحكومات في إعلانهم إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بمواصلة تقديم الدعم إلى أمانة المؤتمر الجديدة على مدى عام على الأقل.

وجدير بالذكر أن الأمم المتحدة، من خلال وكالاتها وصناديقها وبرامجها - بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، على سبيل المثال لا الحصر - قدمت الخبرات التقنية، بالإضافة إلى الدعم المالي، بالشراكة مع الاتحاد الأفريقي وفريق الأصدقاء، في المرحلة الأولى من مراحل عملية المؤتمر الدولي. والنداء الذي نوجهه هو أن نرى هذه المساعدة القيّمة وهذا الدعم القيّم يمنحان للأمانة الجديدة للمؤتمر في سنتها الأولى وفي المرحلة الحاسمة المقبلة من تنفيذ الاتفاق.

وأمانة المؤتمر الجديدة فريدة في نوعها نظرا للتحديات التي يفترض أن تواجهها، وخاصة تحدي إعادة البناء، والعدد الكبير من الأطراف الفاعلة المختلفة التي يفترض أن تتعامل معها.ومن بين الأمور الهامة أن الأمانة مُشكَّلة من البلدان نفسها الخارجة من الحرب، والتي ترزح تحت الهياكل الأساسية المنهارة والفقر، ولكنها ملتزمة بوضع حد لذلك الفصل المحزن من تاريخ المنطقة المنكوبة بالصراع.

إن توقيع اتفاق السلام من جانب زعماء منطقة البحيرات الكبرى قد أظهر إرادتهم السياسية وعزمهم المعقود على تحويل المنطقة إلى منطقة للسلام الدائم والاستقرار والنمو المشترك. ويكمن مستقبل منطقة البحيرات الكبرى في التنفيذ الشامل لهذا الاتفاق. وكما قال الأمين العام ”إن الاتفاق ليس مجرد رؤية، بل برنامج عمل“.

وإنني شخصيا ليشجعني الإحساس المتجدد بالتفاؤل والاستعداد والإرادة السياسية القوية لدى القادة من جهة، والحماس وحسن النية اللذان أبداهما المجتمع الدولي في مؤتمر

القمة الثاني، من جهة ثانية، لضمان أن يسود السلام في المنطقة.

وفي الختام، أود أن أؤكد استعدادي للعمل مع المجلس سعيا إلى هدفنا المشترك لتحقيق السلام والاستقرار المستدامين في منطقة البحيرات الكبرى. وأتطلع إلى مشاركة المجلس المتجددة ودعمه في مرحلة التنفيذ لعملية المؤتمر الدولي.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أؤكد لكم أننا كأمانة أُنشئت في إطار المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، سنستمر في إعلاء قيم الملكية والشراكة والتكامل التي تسترشد بها عملية السلام في منطقة البحيرات الكبرى حتى الآن.

الرئيس: أشكر السيدة مولامولا على بيانها.

السيد ماهيغا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): السيد الرئيس، أود أن أشكركم لأنكم وجدتم متسعا في برنامج عملكم المزدحم، وفي الأسبوع الأخير من رئاستكم، لتنظيم هذه المناقشة المواضيعية حول منطقة البحيرات الكبرى. وهذا تعبير عن الأهمية التي تولونها لمسألة السلم والأمن في ذلك الجزء من أفريقيا.

ويرحب وفد بلدي بتقرير السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام، ويعرب عن امتنانه العميق وتهنئته للسيد فال على خدماته القيمة والمتفانية في الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في نيروبي، والتي ساعدت بلدان المنطقة في التحضير لمؤتمر القمة الثاني لبلدان منطقة البحيرات الكبرى. لقد قدم السيد فال خدماته بمهنية متميزة.

كما أرحب بالسفيرة مولامولا، الأمينة التنفيذية الجديدة لأمانة البحيرات الكبرى، التي سأتكلم عنها بإيجاز بعد لحظات.

والاتفاق بشأن الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي طال انتظاره ولكن تم الإعداد له بعناية، وقع عليه ١١ بلدا في شرق ووسط أفريقيا في نيروبي، كينيا، في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكان ذلك تتويجا لعملية شاملة دامت سنتين، وكانت رؤيتها ودعامتها إعلان دار السلام بشأن السلم والأمن والديمقراطية والتنمية، الذي تم اعتماده والتوقيع عليه في مؤتمر القمة الأول لبلدان المنطقة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤.

ويوفر الاتفاق إطارا قانونيا وسياسيا للتعايش السلمي والتعاون والتنمية المستدامة بين أعضاء المؤتمر. ويتضمن الاتفاق ١٠ بروتوكولات، تشمل عدم الاعتداء والدفاع المشترك، وحقوق الإنسان، بالإضافة إلى منع وكبح جريمة الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب. وينص الاتفاق أيضا على المسؤولية الإنسانية الجماعية عن حماية الضحايا المدنيين للصراعات العنيفة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان، التي اتسمت بها المنطقة مع ما رافقها من نتائج تمثلت في التشرد الداخلي والتدفقات الكبيرة للاجئين عبر الحدود الوطنية.

وسيكون للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أمانة دائمة مقرها في بوجمبورا، بوروندي. وقد عين مؤتمر القمة أمينته التنفيذية الأولى، السفيرة ليبيراتا مولامولا من جمهورية تنزانيا المتحدة، التي تجلس مع وفد تنزانيا في قاعة المجلس عصر هذا اليوم. والسفيرة مولامولا دبلوماسية محنكة ارتبطت ارتباطا وثيقا بتطور مؤتمر البحيرات الكبرى منذ بدايته في عام ٢٠٠٤، بوصفها المنسق الوطني لتنزانيا، وتعمل بتعاون وثيق مع الأمانة في نيروبي.

وستحتاج السفيرة مولامولا إلى المتابعة والدعم من المجلس ومنظومة الأمم المتحدة وفريق الأصدقاء والمجتمع الدولي عامة فيما يتجاوز فترة الثلاثة أشهر الانتقالية من أمانة

مشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى مؤسسة إقليمية الملكية. ويمكن لهذا الدعم والشراكة أن يتخذا العديد من الأشكال التي تتراوح من بناء القدرات وتقاسم المعلومات والمشاورات الدورية بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك والمتعلقة بالسلم والأمن في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس قد أبقى المسائل المتصلة بمنطقة البحيرات الكبرى قيد نظره لفترة تزيد على عشر سنوات. وفي حقيقة الأمر، فإن أكثر من نصف المسائل الأفريقية التي يهتم بها المجلس والمدرجة في جدول أعماله تتعلق ببلدان منطقة البحيرات الكبرى - بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وشمال أوغندا والسودان وجمهورية أفريقيا الوسطى. ونود أن نسجل بارتياح وامتنان عظيمين، دور المجلس في قيادة عمليات السلام في تلك البلدان إلى المراحل التي وصلت إليها اليوم.

ولم تعد رواندا على جدول أعمال المجلس. وشهدت بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات ديمقراطية، ويجري تنفيذ اتفاق السلام الشامل في جنوب السودان. ومع أن شمال أوغندا ليس على جدول أعمال المجلس، إلا أنه يهتم اهتماما كبيرا بالحالة السياسية والإنسانية هناك. ولهذا السبب، يتابع المجلس باهتمام وترقب كبيرين المحادثات الجارية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة في جوبا، بتيسير من حكومة جنوب السودان.

وسيكون مؤتمر البحيرات الكبرى شريكا لا غنى عنه لمجلس الأمن في ضمان استعادة وصون السلم والأمن في شرق ووسط أفريقيا لدى المصادقة على الاتفاق وبدء تنفيذه. وهو يؤذن بمستقبل واعد لبرنامج السلام في أفريقيا. وهو صرح يقوم على أربع دعامات. الدعامة الأولى هي السلام والأمن القائمان على أساس نبذ استخدام القوة وتسوية النزاعات بالطرق السلمية ومنع أنشطة المتمردين في أراضي بلدان المنطقة. والسلام والأمن هما أيضا أساس للتنمية المستدامة.

والدعامة الثانية هي الاستقرار السياسي القائم على أساس المبادئ الديمقراطية وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد.

والدعامة الثالثة هي التنمية دعما للسلام والأمن والمؤسسات الديمقراطية - التنمية المستدامة القائمة على التعاون الاقتصادي في استخدام الموارد الطبيعية - والتكامل الإقليمي. وقد حُددت منطقة البحيرات الكبرى كمنطقة خاصة لإعادة الإعمار بصندوق خاص تساهم فيه الدول الأعضاء والمجتمع الدولي.

والدعامة الرابعة هي التعاون والشراكة الدوليين مع المؤسسات الأخرى في صون السلم والأمن وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة البيئية. والأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مقدمة الشركاء في هذا المسعى.

ويستمد المؤتمر الدولي ولايته وقوته من الطابع الشامل لأصحاب المصلحة، بما في ذلك المجتمع المدني، والنساء، والشباب، ودوائر الأعمال، وعلى مختلف مستويات المشاركة الحكومية. وكلهم يلتقون في آلية خاصة للمتابعة لضمان المساءلة عن تنفيذ مكاسب السلام وتحقيقها.

إن هذه المؤسسة الجديدة في أفريقيا تتسم بكل ما ترمز إليه الأمم المتحدة: أي السعي بطريقة شاملة إلى تحقيق السلام، والأمن، والتنمية، واحترام حقوق الإنسان، والحرية بمعناها الأوسع. وينبغي لنا أن نقدم إلى هذه المؤسسة دعمنا غير المشروط.

السيد كوديرا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود في المستهل، سيدي الرئيس، أن أعرب عن تقديري لكم على عقد مناقشة اليوم. وقد جاءت في أوانها، لأن مؤتمر القمة الدولي الثاني المعني بمنطقة البحيرات الكبرى قد اختتم أعماله

بنجاح يوم الجمعة الماضي في نيروبي. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسفيرة ليبيراتا مورامورا، الأمينة التنفيذية لأمانة مؤتمر البحيرات الكبرى، على موافاتنا بأخر المستجدات بشأن نتائج مؤتمر القمة والعملية التي أفضت إلى انعقاده.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن تغيير موعد الاجتماع لعدة مرات، فإن مؤتمر القمة الثاني قد انعقد، وتم التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. وترحب اليابان، باعتبارها عضوا في مجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، بتوصل مؤتمر القمة إلى تلك النتيجة الناجحة.

واسمحوا لي أن أتناول الميثاق بإيجاز. فالميثاق يتضمن بروتوكولا بشأن عدم الاعتداء والدفاع المشترك في منطقة البحيرات الكبرى. وبما أن البرتوكول يمثل اتفاقا أمنيا شاملا يغطي منطقة البحيرات الكبرى بكاملها، فإننا نعتبره إنجازا تاريخيا. ويتضمن الميثاق أيضا بروتوكولات لتعزيز الديمقراطية والحكم الصالح، والنهوض بالتنمية الاقتصادية وعملية التكامل الإقليمي المحلي، فضلا عن معالجة المسائل الاجتماعية والإنسانية على أساس إقليمي. وأعتقد أن الميثاق سيوفر الإرشاد المناسب لكل دولة من الدول الأطراف فيه فيما ستبذله من جهود في المستقبل لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي شباط/فبراير من هذا العام، في أديس أبابا، استضافت اليابان المؤتمر المعني بتوطيد السلام، في إطار مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية، الذي شاركت في تنظيمه أطراف من بينها الأمم المتحدة. وتم التأكيد خلال المؤتمر، الذي حضره أكثر من ٤٠٠ مشارك من ٧٣ بلدا، على أهمية امتلاك البلدان الأفريقية لزمام هذه العملية، وضرورة اعتماد نهج شامل ومتكامل لتوطيد السلام. ونرحب بالميثاق، على نحو خاص، لأنه يعبر أيضا عما نوقش في مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية.

واليابان تشيد بما بذلته جميع الأطراف المعنية من جهود كبيرة. ونثني أيضا على كل من أسهم في عملية مؤتمر القمة، بما في ذلك الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، والسيد فال، والشركاء الدوليين الآخرين. واسمحوا لي أن أذكّر أيضا بأن إجراء انتخابات ديمقراطية بشكل منظم في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية قد أسهم بصورة كبيرة في تكليل أعمال مؤتمر القمة بالنجاح.

إننا نرحب بإنشاء الآلية الإقليمية للمتابعة. وقد تقرر أن يكون مقر أمانة المؤتمر المعنية بآلية المتابعة في بوجمبورا، في بوروندي، وعُينت السفيرة ليبيراتا مورامورا ممثلة تترانيا لتولي منصب الأمينة التنفيذية. وتعتبر اليابان أنه ينبغي إدماج ولاية الممثل الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى في الآلية الإقليمية للمتابعة عندما تبدأ وظائفها.

وفيما يتعلق بعمل الأمم المتحدة في منطقة البحيرات الكبرى في المستقبل، أود أن أشير إلى أن لجنة بناء السلام قد بدأت فعلا في معالجة حالة بوروندي، باعتبارها أول نشاط تخصصه لبلد بعينه. ولدى تنفيذ الميثاق، لا بد أيضا من التنسيق والتعاون الجيدين مع لجنة بناء السلام.

وبما أن توطيد السلام من بين الدعائم الأساسية لعملية مؤتمر طوكيو الدولي بشأن التنمية الأفريقية، فقد قدمت اليابان منذ عام ٢٠٠٣ مساعدات إلى أفريقيا يزيد مقدراها على ٤٠٠ مليون دولار. وبالنظر إلى أهمية منطقة البحيرات الكبرى للسلم والاستقرار في أفريقيا برمتها، فإن حكومة بلدي قد شددت بشكل خاص على توفير المساعدة في مجالات مثل، نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بما في ذلك إعادة إدماج المقاتلين الأطفال السابقين، وإزالة

الألغام، والمساعدات الإنسانية، بما فيها الأغذية، وإعادة توطين اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، وإعادة الإعمار وتطوير المجتمعات المحلية. وإسهاما منا في عملية توطيد السلام، فقد بذلنا جهدا خاصا لتوفير المساعدة في مجالات مثل التنمية الاقتصادية، بما فيها الزراعة، والتنمية الاجتماعية، بما فيها الصرف الصحي والتعليم، وبناء القدرات.

وعلاوة على تقديم المساعدات الاقتصادية، أجرت اليابان حوارا سياسيا مع البلدان المعنية. وهذه مجرد بعض الحوارات التي جرت مؤخرا، فقد زار نائب وزير خارجية اليابان، السيد مازايوشي همادا، بوروندي في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، وجمهورية الكونغو الديمقراطية في أوائل كانون الأول/ديسمبر، كما قام رؤساء الدول أو وزراء الخارجية في تترانيا، والسودان، ورواندا، وجمهورية الكونغو، وبوروندي بزيارة اليابان مؤخرا. وفي كل حالة من هذه الحالات، اغتنمنا الفرصة لنؤكد من جديد على أهمية تثبيت الاستقرار في المنطقة.

وفي الختام، أود التأكيد على أن اليابان عازمة على تقديم كل ما يمكن من دعم لهذه الجهود، حتى يتسنى تحقيق السلم والاستقرار الدائمين في منطقة البحيرات الكبرى. ونتطلع أيضا إلى مواصلة تعزيز جهود الحكومات في المنطقة، تحقيقا لهذا الهدف في إطار مبدأ امتلاكها لزمام هذه العملية.

السيد لاكروا (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): يود وفد بلدي في المستهل أن يشكر السيد إبراهيما فال، والسيدة ليبيراتا مورامورا، على عرضيهما اللذين قدماهما بعد ظهر اليوم.

إن عقد مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى حدث هام فيما يتعلق بتحقيق استعادة دائمة للسلام والاستقرار في المنطقة التي مرت بمحن كبيرة. وينطوي حل مشاكل منطقة البحيرات الكبرى على القيام بعمليات سلام وطنية، وهو ما دعمته الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية. غير أن حل هذه المشاكل يتطلب أيضا تطوير التعاون الإقليمي في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

ويدل المستوى الرفيع للمشاركة في مؤتمر قمة نيروبي، والوثائق التي تم التوقيع عليها هناك، على أن الدول المعنية تحدوها رغبة قوية في تعزيز من هذا القبيل، بروح ميثاق الأمم المتحدة.

وأود أن أشدد على مجالين للتعاون الحيوي حددهما ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. يتصل المجال الأول بالأمن. فقد لاحظ مجلس الأمن في كثير من الحالات أن العديد من المشاكل الأمنية في منطقة البحيرات الكبرى ذات بعد عابر للحدود. وعلى نحو متزايد، ركز المجلس على هذا البعد الإقليمي، على سبيل المثال باتخاذ القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦) في وقت مبكر من هذا العام.

ويتعلق المجال الثاني بالتنمية الاقتصادية. وجميع دول المنطقة لديها مصلحة واضحة في التعاون لضمان التنمية الاقتصادية وللاستفادة الأفضل من مواردها الطبيعية. ونعتبر أن ملكية دول المنطقة في ما يتعلق بالأمن والتعاون الاقتصادي الإقليمي أمر أساسي. وقدم الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة دعما كبيرا للتحضير لمؤتمري قمة دار السلام ونيروبي ولعقد المؤتمرين. ولكن الالتزام المستمر لدول المنطقة، في سياق آلية المتابعة، هو الذي سيحدد نجاح هذا المنهج. وبالتالي يرحب وفدي بتصميم بلدان منطقة البحيرات الكبرى على التصدي معا لتحدياتها المشتركة.

أخيرا، أود أن أشكر البعثة الدائمة لجمهورية تترانيا المتحدة على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي تؤيده فرنسا.

السيدة لوي (الدانمرك) (تكلمت بالانكليزية): أود بدوري أن أبدأ بياني بتقديم الشكر للسيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وللسفيرة ليبيراتا مولامولا على إحاطتيهما الإعلاميتين. وتقدر الدانمرك إتاحة هذه الفرصة لمناقشة مسألة السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى. ونود أن نعلن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

إن اعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أمر يدعو إلى التشجيع. ومن المؤكد أن هذا الميثاق يمكن أن يقدم إسهاما مفيدا في النهوض بجدول أعمال السلام والأمن في المنطقة. وتمثل الإرادة السياسية والتفاني القوة الدافعة في تعزيز السلام والاستقرار. ونأمل أن نشهد التزاما قويا من جانب البلدان الأساسية في ما يتعلق بتنفيذ وإنشاء آلية كفؤة للمتابعة تتولى الريادة فيها الأطراف الفاعلة الإقليمية.

الحالة الراهنة في منطقة البحيرات الكبرى حالة واعدة. ويبعث على التفاؤل الاختتام الناجح لعمليتي الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي ومفاوضات السلام المستمرة بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة.

ولكن الحالة في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ما زالت صعبة للغاية، ويستدعي التدهور المستمر للحالة في دار فور وانتشارها إلى البلدان المجاورة قلقا كبيرا. وهذه الحالة تشكل تهديدا كبيرا للسلام الدولي وللاستقرار في المنطقة الواسعة. وينبغي ألا ندع التطورات الايجابية التي حصلت في منطقة البحيرات الكبرى تضيع أيضا في صراع إقليمي آخر.

وأود أن أشدد على أن التطورات الايجابية التي تحصل في منطقة البحيرات الكبرى ناجمة إلى حد كبير من تحسن علاقات الجوار والتعاون الوثيق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بتترانيا وجنوب أفريقيا على الدور البناء الذي اضطلعتا وما زالتا تضطلعان به، دعما للسلام في المنطقة.

وأود أن أختتم بياني ببعض العبارات عن حماية المدنيين وعن الإفلات من العقاب. بالرغم من التقدم الذي ذكرته من فوري، فإن ضرورة حماية السكان المدنيين ما زالت ضرورة هائلة في جميع أنحاء المنطقة. وتتحمل الحكومات في المنطقة المسؤولية الأولية عن حماية سكانها بالذات؛ وإذا فشلت في القيام بذلك، يتعين عليها أن تترك تلك المسؤولية للمجتمع الدولي.

أخيرا، وبغية تأمين الاستقرار الطويل الأجل واحترام سيادة القانون، لا بد لجميع الدول المعنية أن تتخذ إجراء بغية أن يقدم للعدالة مرتكبو انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي. ويجب ألا يصبح الإفلات من العقاب النمط السائد اليوم، وعلى جميع الدول أن تتعاون مع المحاكم الجنائية الدولية، بما في ذلك المحكمة الجنائية الدولية في روما، بغية تيسير التحقيق وبغية ضمان اعتقال وتسليم المشتبه بهم. وحيثما تشارك الأمم المتحدة، ينبغي أن يصبح تقديم المساعدة للدول في القضاء على الإفلات من العقاب جزءا لا يتجزأ من ولايتها.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء نود بدورنا أن نشكر السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، على بيانه. ونشارك المتكلمين السابقين تقديم التهنئة له على العمل الجدير بالثناء الذي قام به خلال التحضيرات لمؤتمر القمة

الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. كما نشكر السفيرة ليبيراتا مولامولا، الأمينة التنفيذية الأولى لأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، ونتمنى لها كل النجاح بينما تتولى مهام منصبها الهام. ونود أيضا أن نشارك الذين قدموا التهنئة لبلدان منطقة البحيرات الكبرى على عقد مؤتمر القمة والتوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

تؤيد سلوفاكيا تأييدا تاما البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. ونود، بصفتنا الوطنية، أن نضيف بعض التعليقات.

إن التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى شكل خطوة رئيسية نحو تحقيق المصالحة والتنمية في تلك المنطقة، التي ظلت مضطربة لفترة طويلة. والى حد ما، كان التوقيع نتيجة منطقية للتقدم المحرز في مجال بناء السلام وتحقيق الديمقراطية في المنطقة.

في الأعوام السابقة، تلقينا في معظم الحالات رسائل اليأس والمأساة من منطقة البحيرات الكبرى. والآن، أخيرا، بدأت رسائل الأمل تصل من المنطقة. وتم اختتام الانتقال بالانتخابات الديمقراطية في بوروندي والانتخابات التي أجريت من فورها في جمهورية الكونغو الديمقراطية ومن المأمول أن تمهد الطريق لزيادة توفير الأمن والاستقرار والازدهار في منطقة البحيرات الكبرى. كما أن المفاوضات الجارية في جوبا بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، بعد ٢٠ عاما من الصراع، توفر أخيرا فرصة قابلة للبقاء للتوصل إلى السلام المستدام في شمال أوغندا والمنطقة المحيطة.

ولكن الرسائل الإيجابية التي تصل من منطقة البحيرات الكبرى ينبغي ألا تقودنا إلى التهاون. فعلى الأقل يوجد طرفان في ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية – هما السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى – يتضرران حاليا بالأزمة في دار فور. وبالرغم من التطورات السياسية الإيجابية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن أجزاءها الشرقية ما زالت تعاني من وجود الجماعات المسلحة. ويمكننا أن نستطرد بذكر الفقر الواسع الانتشار، والمشاكل في إدارة الموارد الطبيعية، والآلاف من اللاجئين والأشخاص المشردين داخليا، والآلاف الإضافية للمقاتلين السابقين الذين ينتظرون إعادة الإدماج، وقطاعات الأمن التي لم يتم إصلاحها، والانتهاكات الشاملة لحقوق الإنسان، والعديد من التهديدات الأخرى التي من المحتمل أن تؤجج صراعا جديدا.

إن لدى بلدان المنطقة الآن أداة جديدة لتوطيد النتائج التي أحرزت حتى الآن. وهي تزود بلدان المنطقة بأداة هامة يمكنها مساعدة هذه البلدان على التغلب على المشاكل المتبادلة وحالات التعصب الناجمة من العلاقات المضطربة في الماضي. ويمثل الميثاق حجر الزاوية الذي يتعين البناء عليه. ونشيد إشادة كبيرة بالنهج الشامل الذي اتخذ في صياغة الميثاق. وتغطي الأجزاء الرئيسية للميثاق السلام والأمن والديمقراطية والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، مع المسائل الإنسانية والاجتماعية – أي جميع المسائل الرئيسية التي ظل مجلس الأمن ينظر فيها حينما يعالج الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى.

غير أن التوقيع على الميثاق ليس سوى البداية، وإن كانت بداية هامة. وسيتطلب توطيد السلام في منطقة البحيرات الكبرى قدرا كبيرا من الجهد الإضافي. وسيتطلب تنفيذ ذلك الميثاق الطموح والشامل تركيزا شاملا للموارد البشرية والمادية والمالية من جانب بلدان المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي. والملكية والشراكة والتكامل على الصعيد المحلي، كما أوضح كل من الممثل الخاص فال والسفيرة مولامولا، تكمن في صميم جهود ومساعي تعزيز وبناء السلام.

وأخيرا، نود أن نشكر وفد تترانيا على إعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي يحظى بكامل تأييدنا.

السيدة في (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالانكليزية): أولا، يود وفدي أن يشارك الآخرين شكرهم الممثل الخاص فال، والسفيرة مولامولا، على إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين اليوم. ونود أيضا أن نهنئ كلا من السيد فال بقيادته للمؤتمر، التي انتهت مؤخرا، والسفيرة مولامولا بتعينها في وظيفتها الجديدة. ونتمنى لها النجاح في ذلك المسعى الجديد.

وتود الولايات المتحدة أيضا أن تهنئ بلدان منطقة البحيرات الكبرى بعقد مؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. ويأتي موعد عقد هذا المؤتمر في وقت مناسب، عقب الانتخابات التاريخية والانتقال السلمي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي مرحلة نرى فيها دلائل إيجابية على الزخم نحو المزيد من الاستقرار في جزء كبير من وسط أفريقيا. ويؤكد المؤتمر وجود إحساس بالأمل والتفاؤل الحذر فيما يتصل بمستقبل المنقطة.

وترحب الولايات المتحدة أيضا بميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، الذي وقعته البلدان الرئيسية في المؤتمر الدولي. وهذه خطوة إيجابية مشجعة. إلا أننا نود أن نشير إلى ما هو بديهي. إذ ستقاس قدرة تلك الأهداف السامية الواردة في الميثاق على إحداث فرق حقيقي بإجراءات المتابعة التي تقوم بها الأطراف لا بالكلام الوارد في الوثيقة. ولهذا أثلجت صدورنا بيانات القادة بأنهم يعتزمون أخذ التزاماتهم مأخذ الجد. ونحن نحثهم على عمل ذلك.

ونرى أن المبادئ الواردة في الميثاق مبادئ هامة. فهي تضع أساسا صلدا للسلام والأمن في منطقة البحيرات الكبرى. كما أنها توفر إطارا مفيدا لتوجيه العلاقات بين بلدان المنطقة، في عملها معا لبلوغ هدفي الديمقراطية والحكم الصالح، وتحقيق إمكانيات التنمية في المنطقة.

ولا تزال الولايات المتحدة مقتنعة بإمكانية أن يسود السلام والاستقرار والتنمية في هذه المنطقة من أفريقيا، التي عانت للأسف من الصراع والعنف لمدة أطول مما ينبغي. وتحقيقا لتلك الغاية، سنواصل تشجيع هذه الجهود والقيادة الإقليمية، بما في ذلك عملية "الثلاثي المزيد" التي نقوم بتيسيرها في المنطقة.

نانا إفاه إبنتنغ (غانا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أشيد بكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة عن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى. وأود أيضا أن أشكر السيد ابراهيما فال والسيدة ليبراتا مولامولا على إحاطتيهما الإعلاميتين.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة كيما أعرب عن تقدير وفدي لحكومة كينيا لاستضافة اجتماع القمة الثاني لرؤساء دول وحكومات المؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. وقد أتاح المؤتمر، الذي عقد تحت إشراف الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الفرصة للبلدان الأعضاء وغيرها من الشركاء الدوليين لتبادل الآراء بشأن سبل تحويل المنطقة إلى منطقة للسلم والأمن المستدامين، والاستقرار السياسي والاجتماعي، والنمو والتنمية المشتركين.

ولقد عانت منطقة البحيرات الكبرى من فترة طويلة من الصراع ترتبت عليها آثار مدمرة. وهي منطقة أصبحت طيلة ما يزيد على عقد من الزمان مسرحا لصراعات لا تبقي ولا تذر، أدت إلى كل أنواع العنف - بما فيها التشريد القسري الداخلي والخارجي للسكان الذين كان معظمهم في حالة بائسة من قبل - ويبدو الآن أنها تعود تدريجيا إلى الحالة الطبيعية.

ونرحب، في هذا الصدد، بتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، في نيروبي، في ١٥ كانون لأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتجدر الإشادة القوية برغبة قادة المنطقة في تسوية المنازعات عن طريق التفاوض، والمساعي الحميدة، والتحقيق، والوساطة، والتوفيق، أو أي وسيلة سياسية أخرى تقوم على أساس آلية يتفق عليها الجميع.

وتنعم منطقة البحيرات الكبرى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية بصفة خاصة، بموارد طبيعية ضخمة. ولهذا يمكن أن تشهد هذه المنطقة، إذا ساد فيها الاستقرار، تنمية هائلة النطاق. والإجراء الناجح للانتخابات، والانتقال السلس في الكونغو وغيرها من بلدان المنطقة – بوروندي، ورواندا، وأوغندا – يهيئان لهذه البلدان جوا مواتيا لمواصلة عمليات التعمير السياسي والاقتصادي بغية إنشاء مجتمعات مستقرة وديمقراطية، ومؤسسات دولة حديثة تقوم على حكم القانون.

ونرحب أيضا بموافقة دول المنطقة على وضع قواعد وآليات إقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. فهذا الاستغلال يشكل انتهاكا لحق الدول في السيادة الدائمة على مواردها الطبيعية، ويمثل مصدرا خطيرا لانعدام الأمن، وعدم الاستقرار، والتوتر، والصراعات في المنطقة. وفي هذا الشأن، نحث الدول الأعضاء على أن تنظر بجدية في إنشاء آليات مفيدة مثل نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ. ولقد أثبت هذا النظام أنه مفيد جدا في احتواء الاستغلال غير القانوني للماس وتهريبه، وفي أن يؤدي فيما يؤمل إلى الحد على نحو فعال من تمويل الصراعات.

ومن المهم أن تكون النظم السياسية ديمقراطية وشاملة، وأن تهيئ مناخا من الثقة والمشاركة من جانب الجميع. وسيهيئ الحكم الصالح وحكم القانون بيئة تؤدي إلى التعمير. ومن الأهمية الأساسية اتخاذ إجراءات حاسمة لمكافحة الفساد، وكفالة احترام حقوق الإنسان، ومكافحة جو الإفلات من العقاب، والعدالة ذات الدوافع السياسية السائدة في المنطقة الأوسع. وتضطلع المحكمة الجنائية الدولية لرواندا والمحكمة الجنائية الدولية بدور رئيسي في الجهود الرامية إلى محاكمة المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وجرائم الحرب.

ويمثل نزع سلاح الجماعات المسلحة المختلفة، وتسريحها، وإعادة إدماجها، أو إعادتها إلى أوطانها أو إعادة توطينها عنصرا أساسيا في خطط تحقيق الاستقرار في كامل المنطقة. ومن المهم ألا ينسحب المجتمع الدولي من المنطقة. بأسرع مما ينبغي، وأن يكون هناك وجود كاف للأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي بوروندي.

ويجب بناء مستقبل بلدان المنطقة على أساس من حسن الجوار والتعاون الإقليمي. ويمكن أن يكون إنعاش الجماعة الاقتصادية لبلدان البحيرات الكبرى مبشرا بتعزيز التكامل الاقتصادي في المنطقة وتقويته.

ونشيد بلجنة بناء السلام لموافقتها على تخصيص ٢٥ مليون دولار لبوروندي لأعمال التعمير فيما بعد الصراع. ونأمل في وقت ما في المستقبل، عندما تستقر الأمور في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أن تنظر لجنة بناء السلام أيضا في حالة ذلك البلد.

ونود أيضا أن نناشد القادة في المنطقة على إبداء الالتزام والتصميم فيما يتعلق بكفالة التنفيذ السريع الفعال للميثاق. ولا حاجة بنا إلى أن نقول إن تصميم القادة على تحويل المنطقة إلى منطقة سلام واستقرار ورخاء على نحو دائم سيتطلب دعما مستداما ومنسقا من جانب جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك بلدان المنطقة، والاتحاد الأفريقي، والأمم

المتحدة، ومجموعة الأصدقاء التي تشارك في رئاستها كندا وهولندا، فضلا عن شركاء دوليين آخرين. وينبغي أن يواصل مجلس الأمن دعمه لهذه العملية.

ومن أجل ذلك، نؤيد النداء الداعي إلى تمديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام، الذي يقوم بأعمال ممتازة، لمدة سنة أخرى. ونتمنى للسيدة مولامولا النجاح في مهمتها الجديدة.

السيد جونستون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن استهل كلمتي بالإعراب عن تأييد وفدي للبيان الذي ستدلي به فيما بعد في هذه المناقشة الممثلة الدائمة لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الأمن، والاستقرار، والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ويشجعنا التقدم الذي أحرزته شعوب وحكومات المنطقة نحو بلوغ تلك الأهداف. وكما ذُكر من قبل في هذه المناقشة، يتجلى ذلك الإنجاز بشكل ساطع، ولا سيما في الأسابيع الأخيرة، أكثر ما يتجلى في الإجراء الناجح للانتخابات الرئاسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويعطينا التحول الذي نشهده في ذلك البلد، وكذلك في بوروندي وأماكن أخرى في المنطقة، إلى حالة يصبح فيها السلام، لا الصراع هو القاعدة، أملا حقيقيا، على الرغم من التحديات العديدة التي أُشير إليها هنا أيضا في مناقشة اليوم.

ومن أجل دعم عملية التحول تلك، تقدم حكومتي نصف مليون جنيه في شكل برامج ثنائية إنمائية وإنسانية. وسنواصل المحافظة على بذل جهود كبيرة للمانحين في المنطقة، على الصعيد الثنائي وعن طريق الاتحاد الأوروبي.

ولقد اضطلعت عملية البحيرات الكبرى بدورها في هذا التحول. وتكمن قيمتها المتأصلة في أنها تجمع بين كل العناصر الفاعلة الأساسية وتمكنها من الجلوس معا والتكلم على أعلى المستويات السياسية، وكذلك على الصعد التنفيذية. والمشاكل التي تواجهها بلدان وشعوب المنطقة مشاكل مشتركة، ولذلك يجب أيضا أن تكون الحلول مشتركة.

ولهذا، نرحب بالتزام قادة حكومات المنطقة بتنفيذ ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية. وكما ذكر آخرون، ستكون الملكية الإقليمية لهذه العملية حاسمة الأهمية. ويوفر الميثاق إطارا ينبغي أن يؤدي إلى تنشيط التعاون في المنطقة، بما في ذلك الروابط التجارية الأقاليمية، التي ستساعد على كفالة ترسيخ السلام والاستقرار على نحو مستدام.

وأود أن أُسجل رسميا أننا نؤمن بأن بلدان المنطقة بتعيينها السفيرة مولامولا من تترانيا، قد اختارت أمينة تنفيذية من الطراز الأول، ونتطلع إلى العمل معها ودعمها في عملها. ونرحب ببيانها. كما أننا ممتنون للممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم وعلى الأعمال التي أسهم بها في هذه العملية وهذه النتيجة.

ونأمل أن يكون للالتزامات التي قطعت في نيروبي تأثير على الأمن والاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها بمرور الزمن. وفي الشهر الماضي تحديدا، سجل هذا المجلس دعمه للجهود التي تهدف إلى وضع نهاية للصراع الذي طال أمده في شمال أوغندا، والذي كانت له آثار مروعة على المنطقة؛ وبالأمس فقط، كرر المجلس إعرابه عن قلقه العميق إزاء تردي الحالة في منطقة دارفور السودانية، التي لها أيضا آثار مأساوية على المنطقة. والسودان من الموقعين على ميثاق نيروبي بالطبع.

وفي هذا السياق، أعتقد أن من المهم أن نقول إن الالتزامات الشفوية بالميثاق خطوة ضرورية، ولكنها ليست كافية أبدا لتحقيق الأهداف التي نتشاطرها. وقد أشارت السفيرة مولامولا إلى ما قاله الأمين العام ومؤداه أن الميثاق

ليس مجرد رؤية – إنه برنامج عمل. ولذلك، نشعر بقوة بأن اتخاذ الإجراءات والتنفيذ هما الجزء الأهم، أو بالأحرى الجزء الأصعب، وسيكونان الاختبار الحقيقي للحكومات المعنية، فرادى ومجتمعة. وفي هذا السياق، يؤيد وفدي بقوة ما قالته سفيرة الدانمرك قبل قليل عن مسألتي حماية المدنيين والإفلات من العقاب.

ولذلك، نحث بلدان المنطقة على العمل معا وبسرعة لتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية لجميع مواطنيها. وإن فعلت ذلك، بوسعها الاطمئنان إلى أنها ستتلقى الدعم من حكومتي، ومن الأمم المتحدة برمتها، على ما أعتقد.

أخيرا، أشكر وفد تترانيا على دوره الريادي في صياغة البيان الرئاسي، الذي نتطلع إلى اعتماده. ونظرا لأن هذه آخر مشاركة لهذا الوفد في أعمال المجلس، يود وفدي أن يتقدم إليه بالشكر على جميع الأعمال التي قام بها بشأن هذه المسألة ومسائل أخرى على جدول أعمال المجلس.

السيد إيكوبي (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على عقد هذه المناقشة بعد أيام قليلة من انعقاد مؤتمر القمة الثاني لرؤساء دول أو حكومات بلدان المؤتمر الدولي بشأن منطقة البحيرات الكبرى في نيروبي. وبالنسبة لنا، تمثل نتيجة تلك المناسبة الهامة نقطة تحول في السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة في منطقة كانت ولمدة طويلة مسرحا لصراع مسلح قضى كليا على أي أمل حقيقي في تحقيق نمو مستدام يتناسب مع الإمكانيات التي تتيحها الموارد الطبيعية والبشرية للمنطقة.

وأود أيضا أن أشيد بجميع الجهات الفاعلة التي تستحق الإشادة على التزامها دون كلل بتوفير مختلف أشكال الدعم للمبادرات الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة في منطقة البحيرات الكبرى. وأشير على وجه الخصوص إلى فريق الأصدقاء؛ وإلى الشراكات المتعددة الأطراف مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي؛ وإلى المنظمات غير الحكومية، التي كان إسهامها حاسما في عملية السلام في المنطقة.

وأشير كذلك إلى صديقي السيد إبراهيما فال، الذي يجلس اليوم إلى جانبي. وأعتقد أنه سيفهم تماما إعراب حكومتي عن امتنانها العميق له، لا للمعلومات المفصلة التي قدمها للمجلس عن المؤتمر فحسب، بل وقبل كل شيء، للدور الرئيسي الذي قام به طوال مدة ولايته، بوصفه الممثل الخاص للأمين العام، في تنسيق عملية المؤتمر على صعيد المنطقة. ومنطقتنا مدينة له بالكثير لالتزامه وحنكته.

وأود أن أُكرر تهنئة وفدي للسيدة مولامولا على تعيينها أول أمينة تنفيذية لأمانة مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى.

وبعد مؤتمر قمة دار السلام المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي أصدر إعلان دار السلام، الذي يدعو دول المنطقة إلى العمل من أجل تحقيق السلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، نرحب اليوم بالتقدم الهائل الذي أُحرز في هذا العام، والذي تُوِّج مؤخرا بالنجاح في نيروبي. وفي الحقيقة، بالأمس كانت صورة منطقة البحيرات الكبرى في عيون العالم منطقة خراب ودمار نتيجة للصراعات التي قوضت جميع جهود التنمية وأدت إلى انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ووقوع الكثير من المآسي الإنسانية التي نتجت عن تدفق اللاجئين والمشردين، بوسعنا اليوم أن نرحب بأن الديمقراطية والتنمية تضربان الآن بجذورهما في بعض البلدان المعنية.

ومن الأمثلة الدالة على ذلك اختتام عمليات الانتقال بنجاح في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية بعد عقد انتخابات ديمقراطية وحرة وشفافة، نالت ارتياح المجتمع الدولي. وشهدنا أيضا إحراز تقدم في إبرام اتفاقات بين بعض

الحكومات وفصائل المتمردين في المنطقة، وخاصة اتفاق وقف العمليات القتالية بين حكومة أوغندا وجيش الرب للمقاومة، الذي وُقع في ٢٦ آب/ أغسطس، والاتفاق بين حكومة بوروندي وحزب تحرير شعب الهوتو – قوات التحرير الوطنية، الذي وقع في ٧ أيلول/سبتمبر. ونأمل أن ينهي توقيع هذه الاتفاقات التاريخية عقودا من الصراعات التي سقطت خلالها أعداد كبيرة من الضحايا بشكل خاص، لا سيما بين النساء والأطفال.

ولذلك، يرحب وفدي بعقد مؤتمر القمة الثاني الذي قامت فيه الكونغو، وهي إحدى بلدان المنطقة، بدور نشط. ونتائج مؤتمر القمة – الذي انعقد تحت الشعار الإيحائي السلام والأمن والتنمية على الصعيد الإقليمي – تمثل بارقة أمل، ويود وفدي إبداء بعض الملاحظات بشأن هذه المسألة.

أولا، بالنسبة لإعلان منطقة البحيرات الكبرى منطقة إعمار وتنمية، نأمل قبل كل شيء أن يستمر تمتع المنطقة بدعم دول المنطقة نفسها ودعم المجتمع الدولي، الذي ساعد على بدء عملية السلام. ونأمل كذلك أن يصل الصندوق الخاص للإعمار والتنمية إلى المرحلة التشغيلية وفقا للجدول الزمني المحدد له ليتسنى تعزيز الإنجازات التي تحققت في هذه العملية، التي يجب أن تتبنى الدول الأعضاء ملكيتها وأن تعتبرها، فرادى ومجتمعة، برنامج عمل مشترك.

ونرحب أيضا باعتماد ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي يمثل نقطة تحول في تاريخ المنطقة. وفي الحقيقة، يوفر هذا الميثاق للدول المعنية والمجتمع الدولي أداة أساسية للعمل على استعادة السلام وتعزيز التعاون في هذه المنطقة التي عانت من الاضطراب لمدة طويلة. ولذلك، من الملح بالنسبة لنا أن نرسل إشارة مشجعة لشركائنا كيما تصادق على الاتفاق كل دولة من الدول الموقعة عليه في أسرع وقت ممكن.

إن نجاح مؤتمر القمة الثاني إشارة إيجابية اختتمت عملية السلام في منطقتنا. ولذلك، فإن المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، مدعو إلى مواصلة دعم الجهود الإقليمية، لا سيما لضمان تنفيذ هذا الميثاق، الذي يتضمن عددا من الأدوات المفيدة، بما فيها البروتوكولات التي ينبغي أن تسهم في تعزيز المبادرات الإقليمية. وتشمل هذه البروتوكولات مجالات عدم الاعتداء والدفاع المتبادل ،والتعاون في مجال القضاء ومنع وقمع جريمة الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجميع أشكال التمييز.

هناك أيضا بروتوكول الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، وأخيرا، بروتوكول استعادة الديمقراطية والحكم الرشيد.

ولدينا أمل كبير بأن يواصل المجتمع الدولي دعمه – وليس الآن فقط – للخطوات الأولى التي ستتخذها المؤسسة التي أنشأناها.

ولا يمكنني أن أنهي مداخلتي بدون أن أشكر وفد تترانيا الذي قدم إلى المجلس مشروع البيان الرئاسي، الذي يؤيده وفدي تأييدا كاملا.

السيد بارتفيلد (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): نودّ أن نشكر السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، والسفيرة ليبيراتا مولامولا، الأمينة التنفيذية لأمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، على حضورهما هنا اليوم، كما نشكر الرئاسة القطرية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة لهذا الموضوع الهام المتصل بالسلام والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

إن الأحداث التاريخية الأخيرة في المنطقة، كتسلّم حكومات منتخبة ديمقراطيا السلطة في بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل تقدما لم يكن من الممكن

إحرازه، على الرغم من الدور الهام للمجتمع الدولي، بدون التعاون الوثيق والحاسم للحكومات دون الإقليمية، ولولا جهود الاتحاد الأفريقي وغيره من الهيئات المتعددة الأطراف، وعقد المؤتمرات الدولية – كالمؤتمر المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، والاجتماع الثاني على مستوى القمة للمؤتمر نفسه، المعقود في نيروبي في ١٤ و ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

كما أنه لم يكن من الممكن تحقيق تلك الإنجازات لولا التعاون المتنامي بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية في اتخاذ القرارات، ولولا الجهود الحثيثة من جانب بعثات حفظ السلام في المنطقة، والمساعدة المقدمة من البلدان المانحة ومجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، والرصد المتواصل من جانب المنظمات غير الحكومية لانتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكبها أطراف الصراعات، وأخيرا، لولا الأطراف أنفسها التي اعتمدت مواقف تعطي الأولوية للسلام على مصالحها الشخصية.

ونود التركيز بشكل خاص على أهمية التوقيع، خلال المؤتمر الثاني في نيروبي، على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى والإعلان عن تنفيذه، والذي من خلاله التزم رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية بضمان أن تستعيد منطقة البحيرات الكبرى استقرارها؛ وتصبح منطقة سلام وازدهار.

ونعتقد أيضا أن إنشاء أمانة إقليمية للمؤتمر خطوة كبرى نحو ضمان السلام في المنطقة. وفي هذا الشأن، نهنئ السفيرة ليبيراتا مولامولا، ممثلة جمهورية تترانيا المتحدة على تعينها أمينة تنفيذية لهذه الهيئة.

والمرحلة الجديدة التي تبدأ الآن، ستتطلب أيضا جهودا عظيمة ومساعدة منسقة، لإنشاء مؤسسات مستقرة لإعادة الإعمار والتنمية في بلدان المنطقة، في مرحلة ما بعد الصراع. وستقتضي جلب أولئك الذين انتهكوا حقوق الإنسان والقانون الإنساني للمثول أمام العدالة، فضلا عن المشاركة النشطة من لجنة بناء السلام، التي سبق لها أن قررت، مثلا، دعم جهود حكومة بوروندي لتعزيز السلام. وهذه كلها عناصر ضرورية لإيجاد الحوافز المطلوبة للحد من احتمال تجدد الصراع في المنطقة.

ولكنه يجب علينا أيضا التأكيد على أن منح العفو لمرتكبي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، كجزء من استراتيجية إنهاء الصراع، لا يؤدي عادة إلى نتائج إيجابية على المدى البعيد، نظرا لأن المتصارعين نادرا ما يتخلون عن أسلحتهم، ولأن السلام نادرا ما يتحقق حين لا تكون المصالحة خيارا قابلا للبقاء من جانب المجتمع. ولا يمكن وضع حد لثقافة الإفلات من العقاب إلا بإنفاذ العدالة النزيهة على جميع منتهكي حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. فهذا، بدوره، يوفر أساسا صلبا لاستقرار طويل الأجل في بلدان المنطقة.

ونود التركيز بشكل خاص على الضعف الخاص الذي يتسم به الأطفال المتضررون بالصراعات المختلفة في المنطقة. فمن المؤسف أن الفتيات والفتيان في المنطقة لا يزالون يخضعون للتجنيد والاختطاف وحتى القتل. وتقوم بهذه الاعتداءات جماعات مسلحة مختلفة، بينها جيش الرب للمقاومة. وفي بعض المناطق، يكون أفراد القوات المسلحة أنفسهم مسؤولين عن ارتكاب هذه الأنواع من الانتهاكات بحق الأطفال. ولهذا، فإننا نؤكد الحاجة إلى وضع حد لأجواء الإفلات من العقاب، التي تسهّل ارتكاب مثل تلك الانتهاكات. ونود أيضا أن نؤكد من جديد مسؤولية الحكومات عن حماية سكانها المدنيين.

وختاما، نود أن نشكر وفد تترانيا على عمله في إعداد مشروع البيان الرئاسي الذي نؤيده.

السيد شرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لرئيس مجلس الأمن على تنظيمه هذا الحدث الهام ونود أن نشكر السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، والسفيرة ليبيراتا مولامولا على إحاطتيهما الإعلاميتين المفصلتين حول الموضوع قيد النظر.

لقد جاء الاتحاد الروسي إلى هذه الجلسة وفي ذهنه حقائق معينة مشجعة. فالانتخابات الوطنية أجريت في جمهورية الكونغو الديمقراطية للمرة الأولى منذ ٤٠ سنة، وقد نتج عنها فوز ساحق لشاغل المنصب، الرئيس كابيلا. وعلى الرغم من عدم الاستقرار الراهن، وخاصة في الجزء الشرقي، فإن الحياة في البلد تعود إلى الوضع الطبيعي. وقد دخلت بوروندي مرحلة بناء السلام. وفي أعقاب اتفاقات وقف إطلاق النار الموقعة بين حكومة أوغندا والجماعات المتمردة في جيش الرب للمقاومة، يبدو أن هناك إمكانية الآن لحل مشكلة شمال أوغندا.

إن إعداد وإقرار تدابير بناء الثقة ستدعم جهود الآليات الأمنية المشتركة بين الحكومات والمتعددة الأطراف، كاللجنة الثلاثية زائد واحد، والأمم المتحدة ومجلس الأمن يقومان بدور نشيط في عملية بناء السلام، إلى جانب قيام بعثات المجلس بزيارات سنوية إلى المنطقة. ومما يبعث على الرضى أن أعمالها وتوصياتها تعتبر دائما أساسية في نظر قادة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي ورواندا وأوغندا.

وإننا ندرك تماما المخاطر والصعوبات المتواصلة، وهي: خطر استئناف الاشتباكات العرقية، والصعوبات في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والتدفقات غير المشروعة للأسلحة الخفيفة، والمرتزقة، واستخدام الأطفال جنودا، والحدود غير الخاضعة لسيطرة السلطات، والعنف ضد المدنيين، والأوضاع الإنسانية البائسة، وما إلى ذلك. إلا أن هناك في الوقت الحاضر كتلة كبرى من العوامل الإيجابية في المنطقة، تجعل من الممكن لدول المنطقة أن تتقدم نحو مستوى جديد من العلاقات.

والخطوة المثمرة نحو التطبيع الكامل للوضع في منطقة البحيرات الكبرى، كانت عقد القمة الثانية، في الأسبوع الماضي، لرؤساء الدول والحكومات الأطراف في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، برعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وكان الناتج الأساسي من ذلك الاجتماع توقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية، الذي يفتح آفاقا جديدة لإعادة الإعمار والتنمية بعد الصراع. ونحن على يقين بأن عمل المؤتمر سيسهم في حل العديد من المشاكل الإقليمية المتداخلة.

ومع ذلك، أود أن أؤكد من جديد أن فعالية المؤتمر ستعتمد بشكل أساسي على اتساق أعمال الأطراف الفاعلة الرئيسية في تنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها. وفي هذا الشأن، نعتقد أن استحداث آلية متابعة في المؤتمر تشكل خطوة واعدة نحو المستقبل. وهذا ما سيجعل من الممكن القيام بالتنفيذ المطرد لكل مجموعة القرارات المتخذة في مؤتمر القمة.

وأود أن أتناول موضوعا هاما آخر. إن الموارد الطبيعية والبشرية لهذه المنطقة الغنية جرى استغلالها، على مدى عقود طويلة، بصورة غير شرعية وبربرية، واستخدمت الأموال الناتجة عن ذلك الاستغلال في إذكاء الصراعات الجارية في المنطقة. وقد حان الوقت الآن لتغيير الوضع جذريا، واستخدام الإمكانات المتبقية التي تتيحها المواد الخام لبلدان منطقة البحيرات الكبرى، لما فيه مصالح شعوبها ودولها.

وأغتنم هذه الفرصة للتعبير عن الشكر لجمهورية تنزانيا المتحدة ولجنوب أفريقيا وللجنة التحضيرية الإقليمية وللمنسقين الوطنيين، وللممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، السيد إبراهيما فال ولموظفيه ومكتبه، لما بذلوه من جهود ناجحة ومثمرة لعقد المرحلة الثانية من المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى.

ونحن نشكر لوفد جمهورية تنزانيا المتحدة إعداده البيان الرئاسي الرسمي للمجلس، ونؤيده كل التأييد.

السيد ليو زنمين (الصين) (تكلم بالصينية): يشكر الوفد الصيني الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى، السيد فال، على إحاطته الإعلامية. ونشكر أيضا الأمينة التنفيذية لأمانة مؤتمر البحيرات الكبرى، السيدة مولامولا، على إحاطتها الإعلامية.

وترحب الصين بنجاح انعقاد القمة الثانية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى وبتوقيع الميثاق الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى واعتماده. ونثني على الممثل الخاص للأمين العام، والاتحاد الأفريقي وفريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى لإسهامهم في التحضير للمؤتمر.

في السنوات الأخيرة استجدت بعض التطورات في حالة منطقة البحيرات الكبرى. فقد أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي بنجاح انتخابات تاريخية. وخرجت بلدان كثيرة تدريجيا من ظلال الصراع واضطلعت بنشاط بأعمال الإعمار بعد انتهاء الصراع.

وبطبيعة الحال، لا تزال هذه المنطقة تواجه مشاكل، كالفقر والأمراض. ولا تزال بعض البلدان تعاني إما من الصراع المسلح أو تواجه تحديا صعبا هو تحدي بناء السلام.

ولا يجوز للمجتمع الدولي أن يتهرب من مسؤوليته عن مساعدة بلدان المنطقة على القضاء بسرعة على الصراع المسلح وتحقيق المصالحة الوطنية والمضي قُدما على طريق التنمية المستدامة. وينبغي أن يستمر في زيادة المساعدة الاقتصادية لبلدان المنطقة. ونرجو أن تولي لجنة بناء السلام أيضا اهتماما إيجابيا لعملية الإعمار في فترة ما بعد الحرب، في منطقة البحيرات الكبرى.

إن السلام والتنمية في تلك المنطقة لا تنفصم عراهما عن امتلاك البلدان المعنية لزمام العملية؛ ولا بد لها من حل المسائل ذات الصلة حلا ملائما في الإطار الإقليمي وبالحوار والتشاور. وينبغي أيضا أن تعزز علاقات حسن الجوار ما بين البلدان.

وتوقيع ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى يتيح لبلدان المنطقة فرصة الانطلاق في طريق جديد باتجاه حل منازعاتها بصورة مستقلة وتنمية اقتصاداتها بالتضامن والاكتفاء الذاتي. وينبغي أن يفضي هذا إلى التخفيف بسرعة من حدة الصراع الإقليمي وتسريع الإعمار بعد الحرب وتحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة. ويحدونا وطيد الأمل في أن يظل المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى يوفر محفلا لبلدان المنطقة، للحوار البناء والتعاون فيما بينها، وأن يسعى بجد إلى الإسهام على نحو إيجابي في تحقيق السلم والتنمية المستدامين في المنطقة.

والصين، بوصفها صديقة لبلدان المنطقة، ما فتئت تتابع الحالة في منطقة البحيرات الكبرى باهتمام وثيق، وقد أدت ما عليها لمساعدة البلدان المعنية على إنهاء الصراع وتحقيق التنمية. وشاركت الصين بصورة فاعلة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ذات الصلة وقدمت المساعدة في حدود قدراتها، إلى البلدان المعنية من خلال قنوات ثنائية. ونحن على استعداد لمواصلة تعزيز هذا التعاون الشامل مع بلدان المنطقة، في إطار منتدى التعاون بين الصين وأفريقيا،

لتقديم إسهام إيجابي في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية بشكل دائم في المنطقة.

وأخيرا، أود أن أشكر وفد جمهورية تترانيا المتحدة على صياغته للبيان الرئاسي الذي نؤيده.

السيد شافيز (بيرو) (تكلم بالإسبانية): أشكر السيد إبراهيما فال، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة البحيرات الكبرى على تقريره. وأود أيضا أن أتقدم بالشكر إلى السفيرة ليبراتا مولامولا، الأمينة التنفيذية لأمانة مؤتمر البحيرات الكبرى، على الإحاطة الإعلامية التي قدمتها قبل دقائق.

بتوقيع الميثاق الخاص بالأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، أثبتت الحكومات والشعوب الممثلة هناك أنها ترغب الآن في العمل في سبيل الأمن، على أساس الديمقراطية وباتباع نهج يقوم على التعاون وعدم الاعتداء في المنطقة. وهذا يعني إقرارا بأن هذه البلدان تواجه مخاطر جديدة وقديمة تهدد أمنها. وهذه المخاطر ذات طابع متعدد الأبعاد، والعناصر الاقتصادية والاجتماعية المكونة لها عناصر أساسية في تلك الصراعات. ولذلك، كان لا بد من اعتماد نهج شامل لاتقاء هذه الصراعات ولا بد من التعاون أيضا لتأمين الاستقرار، سواء أكان ذلك على أساس ثنائي أم عن طريق آليات متعددة الأطراف.

وهذا النهج ينسجم مع الرغبة في التقارب، التي أبدتها حكومة بيرو والبلدان الأخرى الأعضاء في مجموعة بلدان الإنديز، في إطار منطقة سلام الإنديز. وميثاق البحيرات الكبرى يعزز ويحترم أمن كل دولة واستقلالها، ويضمن أنه لن يسمح أحد بأن تستخدم مجموعات المتمردين هذا الإقليم لزعزعة استقرار أي بلد آخر أو أية حكومة أخرى؛ ولن تستطيع هذه المجموعات بمفردها، مثلا، الدخول إلى أراضي بلد آخر، سواء أكان ذلك لمهاجمة مجموعات المتمردين أو للاستيلاء على موارده الطبيعية.

وكدلالة على هذه الحقبة الجديدة في منطقة البحيرات الكبرى، يجب على المجتمع الدولي وعلى فريق أصدقاء المنطقة الإسهام في تعزيز حكومات شاملة لكل الفئات، وديمقراطية، والممارسة الديمقراطية لسلطة تمثل مصالح الشعب. وفي المستقبل المنظور، يستدعي هذا حربا شاملة للقضاء على الفقر ولإقرار برامج الإعمار والحكم الرشيد وتدعيم السلام، بوضع الثروة الوطنية في خدمة الشعب، وبناء مؤسسات اجتماعية – اقتصادية وتقديم الخدمات الأساسية، كالأمن والتعليم والصحة والغذاء، فضلا عن إرساء قاعدة اقتصادية وبنية تحتية متينة، كوسيلة لبناء اقتصاد تتوفر له مقومات البقاء داخل كل بلد، مع اتصاله بباقي بلدان العالم. ويقتضي هذا التغيير أيضا تحولا جادا فيما يتعلق بالحالة الإنسانية وحقوق الإنسان.

وفي هذا الصدد، فقد اعترف بصورة قاطعة بأن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد استراتيجي هام جدا. ومن الضروري دعم عملية إقامة مؤسسات ديمقراطية بصورة مباشرة، كيما تتمكن الدولة من تقديم الحد الأدنى من الخدمات لشعبها – الأمن والصحة والتعليم. وإلى جانب الجهود الخارجية، ولا بد للقيادة الداخلية من أن تركز على إعادة بناء جادة للديمقراطية في البلد. لا يمكننا أن نخاطر بهدر الاستثمار البشري والمالي في جمهورية الكونغو الديمقراطية بسبب ما يشعر به المواطنون من إحباط، مما قد يؤدي في نهاية المطاف إلى تجدد الأزمة. ولهذا السبب، علينا أن نرصد وأن نتابع باستمرار نظام الجزاءات المعتمد لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إننا بحاجة إلى دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعم البلدان المجاورة –

وخاصـة أوغنـدا ورواندا وبوروندي، فضلا عن السودان وجمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا - للتأكد من السيطرة الفعلية على الإقليم وعلى إمكان النفاذ إلى الطرق البرية والجوية والمائية، لئلا تتمكن من استخدامها مجموعات مسلحة غير مشروعة، تتاجر بالأسلحة من أجل تصوير الموارد الطبيعية بشكل غير مشروع. ويجب على بعثة الأمم المتحدة أن تستمر على عهدها في التنسيق عن كثب مع بعثة الأمم المتحدة في السودان ومع مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، لتعزيز الأثر الإقليمي للوجود الفعلي للأمم المتحدة في المنطقة.

ومنذ بداية العام، شهد مجلس الأمن عملية حوار واستهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار وبلوغ تفاهم سياسي بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا. وترى بيرو، أنه لا سلام مع استمرار الإفلات من العقاب. ولذلك السبب، يتابع بلدي التطورات في عملية السلام في جوبا ويأمل أن تتم تلبية احتياجات التنمية البشرية والإنمائية في شمال أوغندا وفقا للملاحظات التي تقدم بها وزير خارجية ودفاع ذلك البلد. ويجب أن نستمر في متابعة التطورات في بوروندي أيضا.

وختاما، أود الإعراب عن الأمل في أن تتمكن الأمم المتحدة، بالتعاون مع الاتحاد الأفريقي والجماعات دون الإقليمية ذات الصلة، من تقديم المساعدة في عملية المتابعة، لأن السلام في المنطقة سيكون له تأثير على القارة بأسرها. ونأمل أن تكون تلك التجربة حافزا على التوصل إلى حلول مرضية لازمات أخرى من قبيل تلك الأزمات الدائرة في دارفور وكوت ديفوار والصومال وإريتريا وإثيوبيا. ولذلك نرحب بميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى وبتنفيذ العملية التي لا تزال في مرحلتها الأولى. ونزجي الشكر إلى الوفد التترانى على مشروع البيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس، والذي نؤيده.

السيد فاسيلاكيس (اليونان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل الخاص إبراهيما فال على إحاطته الإعلامية الشاملة بشأن اجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي لمنطقة البحيرات الكبرى. والشكر موصول كذلك إلى السفيرة مولامولا على بيانها، وكذلك أفضل تمنياتنا لها بالنجاح في عملها. وتؤيد اليونان البيان الذي ستدلي به لاحقا الممثلة الدائمة لفنلندا باسم الاتحاد الأوروبي.

ما فتئت منطقة البحيرات الكبرى تشكل مسرحا لتكرار العنف العرقي والأزمات المترابطة في الأعوام الأخيرة. ولقد مثلت في مناسبات عديدة تحديا كبيرا لقدرة المجتمع الدولي على الاستجابة للأزمات وإدارتها. بيد أنه في الأعوام الأخيرة، حدث تحسن كبير، وإن كان مؤلما. إذ كانت هناك مصالحة وطنية مشهودة في رواندا؛ وتنظيم ناجح للانتخابات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بمشاركة كاسحة من الشعب الكونغولي وانتخاب السلطات الديمقراطية التشريعية والتنفيذية؛ والانتخابات السلمية والديمقراطية في بوروندي التي أدت إلى انتخاب رئيس وحكومة جديدين؛ واتفاق لوقف إطلاق النار بين جيش الرب للمقاومة وحكومة أوغندا.

واليوم، أدركت بلدان المنطقة، فضلا عن المجتمع الدولي تدريجيا، أن تحقيق السلام والاستقرار والأمن والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ينبغي أن ينطوي على بُعد إقليمي قوي. إن مؤتمر القمة الثاني المعقود في نيروبي في الأسبوع الماضي، يشكل ذروة الجهود التي بذلتها كل الأطراف المهتمة في ذلك الاتجاه. ويمثل ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اعتمده مؤتمر القمة، معلما في التعاون بين دول المنطقة.

ونعتقد أنه من الأهمية الحاسمة تنفيذ البروتوكولات وبرامج العمل الواردة في الميثاق عبر آلية المتابعة الإقليمية.

ويجب أن تبدي بلدان المنطقة إرادها السياسية في تنفيذ الآلية والبدء بتشغيل الصندوق الخاص. وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعدا لمساعدة البلدان الأفريقية في ذلك المسعى.

وفي ذلك الصدد، يمكن أن يركز مجلس الأمن، إلى جانب المتابعة الوثيقة للمرحلة ما بعد الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي بوروندي، على السياق الإقليمي وذلك بتحسين تقديم المساعدة في مجالات نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وعودهم وإعادة إدماجهم وتوطينهم والتنفيذ الدقيق للحظر المفروض على الأسلحة وخاصة الأسلحة الصغيرة. وينبغي للمجلس أن يوجه عمليات حفظ السلام لكي تولي عناية خاصة بتعزيز أمن الحدود، وخاصة فيما يتعلق بامتداد أثر أزمة دارفور إلى تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى.

وينبغي لمجلس الأمن وكذلك منظومة الأمم المتحدة عموما، بما في ذلك لجنة بناء السلام، التركيز على تيسير حلول للعديد من القضايا الجوهرية للمنطقة، مثل مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وفي ذلك الصدد، نحن على استعداد لتأييد مقترحات لإنشاء آليات خاصة، آخذين بعين الاعتبار المبادرات الحالية مثل عملية كمبرلي للماس وإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارة الغابات لمحاربة قطع الأشجار على نحو غير مشروع.

ونعتقد اعتقادا راسخا أن إنهاء الإفلات من العقاب في منطقة البحيرات الكبرى، فضلا عن إنشاء مؤسسات للتنمية الاقتصادية المستدامة، ومعالجة القضايا الإنسانية وقضايا حقوق الإنسان، ودعم بناء المؤسسات، ومكافحة الفساد وتعزيز سيادة القانون والحكم الرشيد، أمور من شأنها المساهمة في تعزيز السلم والاستقرار في المنطقة. وفي ذلك الصدد، يمكن لمحكمة العدل الدولية ومؤسسات بريتون وودز ومنظومة الأمم المتحدة عموما أن تثبت قيمتها.

ونود أيضا الإشادة بجهود كل المشاركين في مؤتمر قمة نيروبي، وخاصة تترانيا وجنوب أفريقيا، والأمانة المشتركة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والممثل الخاص إبراهيما فال.

ونعتقد أن مؤتمر قمة نيروبي حدث في مرحلة تاريخية حقا لمنطقة البحيرات الكبرى. وهو يوفر لنا جميعا فرصة فريدة لرسم الطريق صوب بلوغ السلم والأمن والتنمية لملايين من البشر ممن لم يعرفوا سوى القمع والعنف والفقر.

وينبغي لمجلس الأمن أن يعرب عن دعمه للعملية المستمرة ولذلك السبب نؤيد تماما مشروع البيان الرئاسي الذي أعدته تترانيا، والذي نشكر ذلك الوفد عليه.

الرئيس: والآن سأدلي ببيان بصفتي ممثل قطر.

أتقدم بالشكر إلى السيد إبراهيما فال الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى على إحاطته الإعلامية وكذلك إلى السفيرة مولامولا الأمينة التنفيذية لأمانة مؤتمر منطقة البحيرات الكبرى،كما أن الشكر موصول إلى الأمين العام على جهوده المتواصلة. وأود أن أهنئ شعوب وحكومات دول منطقة البحيرات الكبرى بمناسبة نجاح المؤتمر الدولي الثاني على مستوى القمة المعني بالسلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى المعقود في نيروبي في منتصف هذا الشهر. ولا ريب في أن هذا النجاح لم يتكلل إلا بتوافر الإرادة السياسية الصادرة من قبل قادة تلك الدول والجهود الجيدة للإعداد والدعم. ولذا فإننا نحيي كذلك الجهد الذي قامت به الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى.

إننا نجتمع اليوم للمرة الثانية خلال سنة ٢٠٠٦ لعقد مناقشة هامة بشأن منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية. ونستذكر في هذا الصدد نجاح مؤتمر القمة الأول في

دار السلام، تتزانيا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي تناوله مجلس الأمن في حوار مفتوح على المستوى الوزاري في كانون الثاني/يناير من العام الحالي وانتهى باعتماد المجلس القرار ١٦٥٣ (٢٠٠٦). وبعد تلك المؤشرات الايجابية كلها فإنه من المؤكد أن شعوب الإقليم تترقب تنفيذ ميثاق التعاون الذي تمخض عنه المؤتمر الثاني وتطرق إليه في إعلانه وتم التوقيع عليه من قبل القادة وبالتالي فإننا نتطلع للمصادقة على الميثاق ليدخل حيز التنفيذ.

وليس من الإنصاف أن تظل الطموحات المتولدة عن الإعلان والميثاق بدون تطبيق خاصة مع توفر الزخم اللازم والرغبة السياسية التي عبر عنها قادة دول البحيرات الأفريقية في الإعلان الصادر عن المؤتمر بأن ينفذوا هذا الميثاق المشترك لتمكين الإقليم من استعادة الاستقرار والسلام والوصول إلى مرحلة الرخاء.

إن من الخطوات الإيجابية والملموسة التي تمخض عنها المؤتمر الدولي الثاني اتخاذ قرار بإنشاء آلية إقليمية لمتابعة تنفيذ الميثاق من خلال أمانة المؤتمر. ونهنئ بوروندي بموافقتها على استضافة الأمانة، ونهنئ تتزانيا باختيار الأمين التنفيذي من مواطنيها.

كما أن الوفاء بالمساهمات المالية الإلزامية لأنشطة الأمانة سيكون من الأمور الحيوية لاستمرار الأمانة في عملها، الذي سيتناول تعزيز دور جميع الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني، والنظر في شؤون المرأة والشباب والإعلام والقطاع الخاص. وسيكون من المهم في هذا السياق تحديد الأولويات التي ينبغي أن يكون لها أسبقية في التنفيذ.

إننا نقدر دور مجموعة الأصدقاء لمنطقة البحيرات الكبرى الأفريقية في دعم المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى منذ بدايته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣. ونحثها على مواصلة دعمها في مرحلة تنفيذ الميثاق. كما نحث أيضا الشركاء الدوليين كافة على هذه المشاركة الإيجابية، وخاصة بعد قرار دول منطقة البحيرات الكبرى بإنشاء صندوق بموجب الفصل السادس من الميثاق المنتظر بدء نفاذه، وسيعني هذا الأمر وجود آلية مناسبة للدعم.

ويتعين علينا أيضا ألا نغفل الحاجة إلى تنفيذ قرارات مجلس الأمن السابقة. ونرى أن هذا الأمر على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لدول منطقة البحيرات الكبرى، ولا سيما ما يتعلق منه بوضع حد للصراعات وإنهاء مشكلة الجماعات المسلحة وانتهاك حقوق الإنسان بكل أشكاله، ومسائل السلم والأمن في المنطقة وإيجاد حل لمشكلة اللاجئين والنازحين في مناطق الصراعات في منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية.

وفي هذا السياق، فإننا نولي أهمية كبيرة لقرارات مجلس الأمن ١٦٢٥ (٢٠٠٥)، ١٦٣١ (٢٠٠٥)، ١٦٤٩ (٢٠٠٥)، ١٦٥٣ (٢٠٠٦). ونرى أن تنفيذ هذه القرارات سيكون عاملا أساسيا في نجاح الآلية المشتركة بين دول منطقة البحيرات الكبرى الأفريقية، التي ستشكل حلقة وصل بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. ولا بد من الاستفادة أيضا من دور المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى والأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي لإيجاد السبل الكفيلة بمعالجة مشاكل المنطقة. كما سيكون لممارسة تنفيذ لجنة بناء السلام لولايتها في المنطقة أثر مباشر وإيجابي سيعود بالفائدة على القارة ككل.

ومع إدراكنا للتحديات التي ستواجهها مهام التنفيذ، فإننا نرى أن التنمية المستدامة لا يتم تحقيقها في المنطقة بدون المؤسسات الفعالة المستندة إلى الحكم الرشيد وتوافر الموارد اللازمة التي لا يمكن توافرها إلا في ظل الأمن والاستقرار. ولهذه الغاية، لا بد من وجود تعاون واضح وصادق من جانب شعوب وحكومات منطقة البحيرات الكبرى، ومن

تشجيع المجتمع الدولي بجميع منظماته لضمان الشفافية في الاتفاقات الاقتصادية التي يتم التوصل إليها بين دول منطقة البحيرات الكبرى وكذلك مع الدول الأخرى والمؤسسات المالية الدولية. وينبغي لهذه الاتفاقات أن تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية والاجتماعية ومشكلة الديون الخارجية ووجوب إلغائها أو على الأقل التخفيف من أعبائها وآثارها.

إن معالجة الأسباب الجذرية للعجز الاقتصادي تتطلب إنشاء مشاريع دائمة تستند إلى أسس تجارية واقتصادية سليمة، خاصة وأن المنطقة تتمتع بموقع استراتيجي متميز في القارة الأفريقية وبثروات طبيعية هائلة. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية حفظ حقوق دول منطقة البحيرات الكبرى في الملكية الوطنية لجميع البرامج والأنشطة التي تعمل على أراضيها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا لجهود البعثة الدائمة لجمهورية تنزانيا المتحدة لدى الأمم المتحدة ومساهمتها الإيجابية في إعداد مشروع البيان الرئاسي لمجلس الأمن، الذي يدعم نتائج وقرارات مؤتمر القمة الثاني لدول منطقة البحيرات الكبرى. إننا نرى أن مشروع البيان الرئاسي يتماشى مع الإعلان الصادر عن مؤتمر القمة، وبالتالي نؤيده ونأمل أن تكلل بالنجاح جميع جهودنا المبذولة بشأن مختلف قضايا منطقة البحيرات الكبرى، بما فيه مصلحة جميع شعوب المنطقة العتيدة وأجيالها القادمة.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثلة فنلندا.

السيدة لينتونين (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وآيسلندا والنرويج وأوكرانيا ومولدوفا.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بهذه المناقشة المفتوحة التي تجري في وقت وصلت فيه منطقة البحيرات الكبرى إلى منعطف هام. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالنتائج الإيجابية لاجتماع القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى المعقود في نيروبي في الأسبوع الماضي. إن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي اعتمد في اجتماع القمة، يمثل حجر الزاوية للتعاون بين بلدان المنطقة.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي الآن إلى تنفيذ البروتوكولات وبرامج العمل المتضمنة في الميثاق من خلال آلية المتابعة الإقليمية. سيكون الالتزام المحلي القوي ضروريا، بما في ذلك المساهمات المالية وإحساس دول المنطقة بالملكية، ولا سيما فيما يتعلق بمجالات إدارة الموارد الطبيعية والتعاون الإقليمي.

ويمثل اجتماع القمة ونتائجه الإيجابية بداية جديدة في وسط أفريقيا وهو يعتمد على التقدم الهام المحرز خلال السنوات الأخيرة. والأزمة التي بدأت في منطقة البحيرات الكبرى منذ أكثر من عقد وجلبت البؤس والمعاناة لملايين الناس، ألقت بظلالها على أفريقيا بأسرها. واليوم، نشهد بداية واعدة وديناميكية إيجابية، نأمل أن تؤثر على التنمية في أفريقيا بصفة عامة. ونأمل، على وجه الخصوص، أن تُلهم الدروس الهامة للشراكة وحل الصراعات التي قدمها ميثاق نيروبي الجهود الرامية إلى حل ما تبقى من صراعات في منطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك شمال أوغندا الذي شكل مصدر قلق بالغ للعديدين في المجتمع الدولي.

إن التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي أصبح أحد الملامح المميزة لمنع نشوب الصراعات في أفريقيا وفي منطقة البحيرات الكبرى على وجه الخصوص. وقبل قمة نيروبي، كان ذلك التعاون

قد اجتاز اختبارات هامة، مثل ميلاد البعثة الأفريقية في بوروندي وتحويلها بعد ذلك إلى بعثة حفظ سلام تقودها الأمم المتحدة، ونشر بعثة حفظ سلام تابعة للاتحاد الأوروبي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، خلال فترة الانتخابات، بناء على طلب الأمم المتحدة.

وكان مؤتمر الأسبوع الماضي برهانا إضافيا على هذا التعاون ومثالا هاما آخر لكيفية إحراز تقدم حقيقي من خلال تعددية الأطراف الفعالة. ويود الاتحاد الأوروبي أن يعبر مرة أخرى عن شكره الخاص لرئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي، وللأمين العام للأمم المتحدة وممثله الخاص، السيد إبراهيما فال، على جهودهم القيمة في دفع المؤتمر قدما.

ويود الاتحاد الأوروبي أيضا أن يشدد على دور ممثله الخاص في منطقة البحيرات الكبرى، السيد ألدو أييلو، الذي أدى دورا أساسيا في تحقيق فكرة المؤتمر منذ بدايتها.

إن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية الذي استند إلى إعلان دار السلام في عام ٢٠٠٤، يحدد بحق أربعة مجالات أساسية للتعاون المستقبلي في منطقة البحيرات الكبرى، وهي السلم والأمن، والتنمية والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية والتعاون الإقليمي، بالإضافة إلى المسائل الإنسانية والاجتماعية. وقد تحقق الكثير منذ دار السلام. ومن وجهة النظر الأوروبية، أود أن أذكّر بالنقاط الثلاث التالية.

أولا، هناك الاختتام الناجح للعملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. فقبل أسبوعين، شهدنا مناسبة تاريخية تمثلت في تنصيب الرئيس كابيلا في كينشاسا، وكان ذلك حدثا مبشرا يمثل العنوان الأبرز لأول انتخابات ديمقراطية وشفافة في جمهورية الكونغو الديمقراطية منذ أكثر من ٤٠ عاما.

وهناك فعلا من الأسباب ما يدعو لتهنئة الشعب الكونغولي، والأطراف، والمرشحين الذين شاركوا في الانتخابات، على جعلهم هذا الإنجاز التاريخي ممكنا. وكان الدور المساعد للأمم المتحدة أساسيا في هذه العملية. وقدم الاتحاد الأوروبي أيضا الدعم إلى العملية الانتخابية والشعب الكونغولي في هذا المنعطف التاريخي.

وتوضح العملية الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بجلاء أنه لا يمكن الفصل بين مسألتي الأمن والتنمية. وبالقدر الذي يرتهن كل منهما بالآخر، فالحكم هو العنصر الرئيسي الذي يوفر الأساس لتحقيق التقدم في المجالين. ومن خلال تنفيذ البرنامج المعني بالحكم، تتعاون سلطات جمهورية الكونغو الديمقراطية مع المجتمع الدولي بشكل وثيق لوضع رؤية مشتركة بشأن الحكم، يمكن بمرور الوقت أيضا أن تأخذ شكل ميثاق للحكم.

ونأمل، مرة أخرى، أن جهودنا المشتركة في جمهورية الكونغو الديمقراطية ستزيد من الزخم اللازم لتحقيق تطورات مماثلة في المنطقة برمتها. وهنا، في بيئة حالة ما بعد الصراع، سيظل إصلاح قطاع الأمن في صميم المبادرات المعنية بالحكم. وتكتسي هذه التحديات أولوية قصوى بالنسبة لتعاون الاتحاد الأوروبي في المستقبل، ونحن نتطلع إلى البدء، عما قريب، في مشاورات مع السلطات المنتخبة حديثا في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثانيا، أود أن أشير إلى عملية الانتقال الناجحة في بوروندي. فعملية السلام التي انطلقت في آب/أغسطس عام ٢٠٠٠ باتفاق أروشا، وما تلاه من انتقال سياسي، قد انتهت بنجاح بتنصيب حكومة وحدة وطنية منتخبة على أسس ديمقراطية، في آب/أغسطس عام ٢٠٠٥. وأُحرز تقدم في الحالة السياسية والأمنية. وجرت عملية التسريح العسكري على نحو جيد، بدعم من البرنامج المتعدد الأقطار للتسريح وإعادة الإدماج الذي يموله العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولتعزيز عملية التسريح التي

تحققت، لا بد من بذل جهد متضافر لكفالة إيلاء الأولوية لاستدامة إعادة إدماج المقاتلين السابقين، في الفترة المقبلة، في بوروندي، وسائر أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

وقد أتاح اتفاق وقف إطلاق النار الذي أُبرم مع حركة قوات التحرير الوطنية، في وقت سابق من هذا العام فرصة مؤاتية للتوصل إلى تسوية مستدامة وسلمية لهذا الصراع. ونحن جميعا ندرك ما ينطوي عليه تنفيذ هذا الاتفاق من تحديات، ويتابع الاتحاد الأوروبي باهتمام بالغ كل المبادرات الإقليمية في هذا الصدد.

ولتعزيز هذه التطورات المشجعة، سيظل الاتحاد الأوروبي شريكا يعول عليه وسيبقى ملتزما بشكل تام باتباع نهج بنّاء، بما في ذلك في مجالات الحكم، وسيادة القانون، ومواصلة إرساء الديمقراطية في المجتمع.

وأخيرا، أود أن أشدد على أهمية تعزيز الديناميات الإقليمية، خاصة في منطقة البحيرات الكبرى. فلم يكن من الممكن أن تتكلل عملية الانتقال في جمهورية الكونغو الديمقراطية بالنجاح، إلا بفضل الزخم الجديد المتمثل في علاقات حسن الجوار، مما يتبدى بشكل متزايد على المستوى الإقليمي. وما تبقى من توترات وأعمال عنف في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية يبرز بجلاء ضرورة تعزيز هذا التطور. وفي مناطق أخرى، ما زلنا نواجه تحديات هائلة فيما يتعلق بقطع خطوط الإمداد لمجموعات المتمردين المسلحة، وإنهاء أعمال العنف العابرة للحدود. غير أننا شهدنا كيف أن آفة العنف والإفلات من العقاب هذه يمكن كبح جماحها في منطقة البحيرات الكبرى، شريطة أن يكون هناك تعاون إقليمي فعال وموثوق به، وهو ما يتطلب تعاون الأمم المتحدة أيضا.

إن التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى خطوة بالغة الأهمية تعزز ما تحقق من إنجازات في مجالات السلام والديمقراطية والتنمية، لا في منطقة البحيرات الكبرى فحسب، بل وفي أفريقيا برمتها. والالتزامات المتعلقة بسياسة نبذ العنف والدفاع المشترك حلا للصراعات، فضلا عن التشديد على التعاون في مجال الديمقراطية والحكم الرشيد والتكامل الإقليمي ومكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، تحدد بوضوح الطريق إلى المستقبل.

وفيما يتعلق بهذا المسار المشجع، فإن الاتحاد الأوروبي سيظل شريكا نشطا يدعم توثيق التعاون والحوار في منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيدة بوتو (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلمت بالفرنسية): أود في المستهل، سيدي الرئيس، أن أنقل إليكم التهانئ القلبية لوفد بلادي على ما قمتم به من عمل عظيم بصفتكم رئيس مجلس الأمن خلال شهر كانون الأول/ديسمبر. وأشكركم على عقدكم هذه الجلسة بشأن منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، موضوع المناقشة اليوم. وأود أن أشيد على نحو خاص بجمهورية تنزانيا المتحدة للدور الهام الذي اضطلعت به في المرحلة الحاسمة المتمثلة في التوقيع على إعلان دار السلام في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي أدى إلى زيادة التفاعل البنّاء في المنطقة، واستعادة مناخ الثقة الذي أسهم في درء دوافع الشقاق.

وقد أعرب وفد بلادي فعلا، وعلى أعلى مستوى، عن تقديره لفخامة السيد جاكايا مريشو كيكويتي، رئيس جمهورية تنزانيا المتحدة، وفخامة السيد مواي كيباكي، رئيس جمهورية كينيا، اللذين أسهما، بمساعدة قيّمة من معالي السيد كوفي عنان، في تعبئة أقصى قدر من دعم المجتمع الدولي لتنظيم مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول في نيروبي.

ونود أن نشكرهما على ما بذلاه من جهد هام خدمة لقضية السلام، ولحل مختلف الأزمات التي تعاني منها المنطقة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيما فال، على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية، وعلى تنظيمه لمؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وخاصة على جهوده الدؤوبة لخدمة قضية السلام في المنطقة.

ويتشرف وفد بلادي بحضور سعادة السفيرة مولامولا، الأمينة التنفيذية لأمانة المؤتمر المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، معنا هنا، وأتقدم إليها بأحر عبارات التهنئة.

كان مؤتمر القمة الثاني لرؤساء الدول والحكومات المعني بمنطقة البحيرات الكبرى حدثا تاريخيا بالنسبة للمنطقة والمجتمع الدولي. وأكد المؤتمر مرة أخرى أهمية الشراكة بين بلدان منطقة البحيرات الكبرى والمجتمع الدولي للاستفادة من الزخم الذي أوجدته بلدان المنطقة. ويمثل مؤتمر القمة نهاية العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي سيحدد أسباب الصراعات المسلحة في المنطقة، التي أعاقت التنمية في البلدان المعنية، وسيمكّن المنطقة من استعادة امتلاك زمام هذه المبادرة الطيبة من أجل استئناف مسيرة تنميتها.

وبعد التعثر مرات عديدة، قُطعت مراحل هامة، والنتائج ملموسة على نحو متزايد. وقد شاركت بلادي عن وعي وبصورة فعالة في جميع آليات الرصد والمتابعة، ونفذت بفعالية القرارات والتوصيات الصادرة عن مختلف المحافل المخصصة للمسائل المتعلقة بمنطقة البحيرات الكبرى. ونرحب بالزخم الجديد المستند إلى إقامة نظام أمني إقليمي جديد، وتوسيع نطاق المجال الاقتصادي والتجاري وتكامله، وإرساء الديمقراطية والحكم الرشيد، وتثبيت الاستقرار وتحسين المعالجة الجماعية للمشاكل الاجتماعية والإنسانية، الناجمة عن عمليات إعادة المواءمة الداخلية الجارية في كل بلد من بلدان منطقة البحيرات الكبرى، وتكييف قواعد هذا التعايش السلمي الجديد بين الدول.

وقد تُوج هذا الاتفاق الجديد بالنجاح، من خلال التوقيع على الميثاق الإقليمي من أجل الاستقرار والأمن والتنمية باعتباره تعبيرا عن الالتزام بعدم الاعتداء والدفاع المشترك، مما يهيئ أنسب الظروف لتحقيق التنمية المستدامة. ونرحب بشكل خاص باعتماد هيكل الصندوق الخاص المعني بإعادة الإعمار والتنمية، الذي سيعزز بالتأكيد التقدم الاقتصادي وإعادة الاعمار، بتيسير التنمية والتكامل الاقتصادي بين بلدان المنطقة.

وكدليل على حسن النية، ورغم التحدي الهائل المتمثل في إعادة الاعمار، وما ينتظر المؤسسات المنتخبة حديثا من مهام، أعلنت جمهورية الكونغو الديمقراطية عن الإسهام مبدئيا بمبلغ مليون دولار في هذا الصندوق.

ويتفق وفد بلادي مع الأمين العام، الذي أكد في رسالته إلى المؤتمر أن امتلاك دول المنطقة لزمام الأمور فيما يتعلق بهذا المؤتمر يضفي بعدا هاما على الميثاق فيما يتصل بالديمقراطية، والحكم الرشيد، والتنمية الاقتصادية. ولا تزال تلك الملكية أساسية، لأنها تحدد الأولويات والوسائل اللازمة للعمل المشترك. وهي ليست مجرد رؤية، وإنما برنامج عمل يتابعه باهتمام شديد الملايين من الناس في المنطقة. أما فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية، فهدفنا هو بذل كل جهد لازم لتنفيذ برنامج العمل، بدعم من جميع الشركاء.

وتعتزم جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اختيرت لأن تكون البلد المضيف لاجتماع القمة في عام ٢٠٠٨، أن تكون قوة دافعة، سياسية واقتصادية واجتماعية. وستفعل

كل ما تستطيع لتعزيز احترام ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، ولتشغيل الصندوق الخاص للتعمير والتنمية، مع التأكيد على مسؤولية كل عنصر فاعل دون استثناء عن إنشاء منطقة سلام واستقرار ورخاء في كل أنحاء المنطقة.

وتكرر جمهورية الكونغو الديمقراطية تأكيد التزامها بالمشاركة في تهيئة الأحوال الملائمة للسلم والاستقرار لشعبها ولشعوب الدول المجاورة. ولقد لمس العالم التقدم الذي أحرزه بلدنا في تنفيذ التزاماته بوضع نظام سياسي داخلي جديد، وبإضفاء الصفة الطبيعية على العلاقات مع الدول المجاورة. وهكذا، فإننا إذ نعزز عمليتنا السياسية الداخلية، عملت جمهورية الكونغو الديمقراطية أيضا على نحو محدد للوفاء بالتزاماتها بتوفير الأمن لجيراننا.

وكما هو معروف تماما، توجت الفترة الانتقالية في جمهورية الكونغو الديمقراطية بتنصيب السيد جوزيف قبيلة رئيسا منتخبا. وتم انتخاب الجمعية الوطنية وتنصيبها، وكذلك جمعيات المقاطعات. ويجري الآن إنشاء مجلس الشيوخ، والجمعيات المحلية، والحكومة المقبلة. ويرحب وفدي بالإجراء المنظم للانتخابات. وكان الإقبال عليها حماسيا، وكان اشتراك المرأة كمرشحة وناخبة جد مشجع ودليلا على الجهود المبذولة على الصعيد الوطني لتعزيز مركز المرأة.

أما وقد أنشئت كل مؤسسات الجمهورية، فإن شعب الكونغو يتطلع الآن إلى استمرار الدعم المقدم له من المجتمع الدولي في انتهاجه لسياسات لتعزيز المصالحة، والانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، والتعمير على الصعيد الوطني.

في الختام، أشكر مجلس الأمن الذي ظل يكرس اهتمامه دائما لخدمة قضية السلام في منطقة البحيرات الكبرى. ولقد حدد المجلس ثلاثة جوانب رئيسية يتصل كل منها بالآخر اتصالا وثيقا للصراع الطائش في المنطقة، وينبغي معالجة هذه الجوانب بطريقة متوازية: نتيجة الحوار بين الطوائف الكونغولية، وانسحاب القوات الأجنبية من أراضينا الوطنية، ونزع سلاح المجموعات المسلحة، وتسريحها، وإعادتها إلى أوطانها. ولقد كان لذلك أثر حميد، لا على بلدي فحسب وإنما أيضا في سياق منطقة البحيرات الكبرى الأعم.

أخيرا، أكرر تأكيد امتنان بلدي للمجتمع الدولي للاهتمام الذي يوليه لبدء حقبة جديدة من العلاقات القائمة على الثقة والأمن والمنفعة المتبادلة لجميع دول منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل كندا.

السيد مكني (كندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم هولندا وكندا الرئيسين المشاركين لمجموعة أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى. إن ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، والإعلان المتعلق بتنفيذ الميثاق، الموقعين في نيروبي في ١٥ كانون الأول/ديسمبر، يأذنان بحقبة جديدة من التعاون في منطقة البحيرات الكبرى. وفي هذا الصدد أشكركم جزيل الشكر، السيد الرئيس، على تنظيم هذه الجلسة اليوم.

ستدفع الدول الأعضاء في المنطقة، البالغ عددها ١١ دولة، بعجلة تنفيذ جميع الأجزاء المتكاملة في الميثاق. ويتمثل أحد العناصر الأساسية من ملكيتها الكاملة لذلك المسعى الذي لم يسبق له مثيل في إنشاء أول آلية للتنسيق لمنطقة البحيرات الكبرى. ونهنئ بوروندي، التي اختيرت لاستضافة مقر آلية المتابعة، ونتقدم بتهنئة حارة للسفيرة ليبيراتا مولامولا التي اختيرت، باسم تنزانيا، أمينة تنفيذية تتولى رئاسة الآلية الجديدة.

وسيكون بدء عمل الأمانة في أشهرها الأولى حافلا بالتوقعات وكذلك بالتحديات. ولهذا، ستقدم مجموعة الأصدقاء دعمها المالي لفترة انتقالية مدها ستة أشهر، وهي الفترة التي تتولى فيها البلدان الرئيسية وظائف أمانة المؤتمر، وتعزز فيها آلياتها الوطنية للتنسيق.

(تكلم بالفرنسية)

وأود أن أشيد بالأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وفريقها من الخبراء، بقيادة السيد إبراهيما فال، لالتزامهم الثابت بإنجاح المؤتمر وإسهامهم في ذلك.

وتؤيد مجموعة الأصدقاء الطلب الذي تقدمت به في بادئ الأمر تترانيا باسم بلدان المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحريات الكبرى لتمديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى لمدة ثلاثة أشهر حتى ٣١ آذار/مارس. وهذا سييسر الانتقال من الأمانة المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي إلى الأمانة الجديدة التي تتكون من بلدان المؤتمر.

وأود، باسم كندا، أن أذكر أن بلدي يؤيد أيضا النداء الموجه في الفقرة ٩ من إعلان تنفيذ الميثاق إلى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمواصلة الالتزام وتقديم الدعم إلى الأمانة الجديدة لمدة سنة على الأقل. ونأمل أن تحظى الأمانة المنشأة حديثا بدعم الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لمدة عام.

الريس: أعطي الكلمة لممثل رواندا.

السيد نسنغيمانا (رواندا) (تكلم بالانكليزية): نود أن نشكركم، السيد الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لنا للتكلم في مجلس الأمن بشأن مسألة هامة هي المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في الأسبوع الماضي في نيروبي، كينيا.

ونود أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد إبراهيما فال، والسيدة مولامولا، أول أمينة تنفيذية لأمانة المؤتمر المعني بالبحيرات الكبرى، على إحاطتيهما الإعلاميتين. ونود أيضا أن نشكر حكومة كينيا لتكرمها باستضافة المؤتمر وحكومة جمهورية تترانيا المتحدة لترؤسها باقتدار اجتماع قمة المؤتمر الدولي طوال السنتين الماضيتين.

لقد سجلت منطقة البحيرات الكبرى عددا من التطورات الإيجابية منذ توقيع إعلان دار السلام في عام ٢٠٠٤. ولقد انتقل شعب بوروندي من سنوات عديدة من الصراع إلى حكومة ديمقراطية جديدة. وبدأ شعب بوروندي الآن مهمة صعبة هي تحقيق الانتعاش والتنمية بعد الصراع. ونحن نهنئه ونطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعمه.

وفي تلك الفترة ذاتها، مارس شعب جمهورية أوغندا وشعب جمهورية تترانيا المتحدة أيضا، حقهما الديمقراطي بانتخاب قادتهما في انتخابات حرة ونزيهة. ومؤخرا جدا، أجرت جمهورية الكونغو الديمقراطية انتخابات ديمقراطية لأول مرة منذ أربعة عقود من الزمان. ونتقدم بالتهنئة الحارة إلى حكومة وشعب جمهورية الكونغو الديمقراطية على نجاح تلك الانتخابات التاريخية. ونتعهد بتقديم كامل دعمنا لجمهورية الكونغو الديمقراطية في تصديها للمهام الصعبة العديدة التي تنتظرها. وما زلنا واثقين كل الثقة بأننا سيتسنى لنا، بعمل منطقة البحيرات الكبرى معا بروح من المشاركة الحقيقية، أن نصل إلى حلول للمسائل المتبقية.

وينبغي للبلدان الأساسية الأحد عشر أن تهنئ أنفسها بإيصال العملية التحضيرية للمؤتمر الدولي إلى نهايتها المنطقية. فمنذ عام ٢٠٠٣، ظللنا نعمل معا لمنح هذه العملية شكلها واتجاهها. وناقشنا بصراحة السلام والأمن والحكم والتحديات الاقتصادية التي تواجهها منطقتنا. وتوصلنا إلى اتفاقات بشأن الطريق المؤدي إلى الأمام، بغية تحويل منطقتنا

مـن منطقـة تتـسم بالـصراع إلى منطقـة تتـسم بالـسلام والاستقرار والتنمية المستدامة.

وسمحت عملية المؤتمر بمشاركة واسعة من القطاعات الهامة في مجتمعاتنا. وتشمل هذه القطاعات، ضمن قطاعات أخرى، موظفي الحكومة وممثلي النساء والشباب والمجتمع المدني ومهنيي وسائط الإعلام والقطاع الخاص والقادة الدينيين. ومن خلال التفاعل المستمر، نما إحساس بالشراكة والصداقة في جميع أنحاء المنطقة. ويتبلور إدراك حقيقي للتحديات التي يواجهها كل بلد بمفرده. ولا يمكن لهذا إلا أن يكون أمرا جيدا لمستقبل منطقتنا.

وبطبيعة الحال، مر إحراز هذا التقدم أيضا بأوقات صعبة. وفي بعض الأحيان، كافحنا لإعادة تركيز المؤتمر بغية تناول المسائل الرئيسية التي تواجهها المنطقة، بدلا من ترويج أفكار بعض الذين يفضلون أن يشاهدوا منطقتنا منقسمة باستمرار وتعيش في صراع.

وفي الماضي، نظرت بعض الدول إلى عملية المؤتمر بوصفها أداة لإضفاء مقبولية سياسية جديدة على القوى التي ارتكبت الإبادة الجماعية في رواندا. وادعت هذه الدول أن العملية لن تتقدم ما دامت تلك القوى، مرتكبو الإبادة الجماعية، لا توجد على طاولة المفاوضات، إما بوصفها مشاركة أو بوصفها مراقبة. وأشعر بالسرور لأن المنطقة، بالعمل معا، قالت ''لا''. والآن، بين أيدينا اتفاقات بشأن العمل الذي يلزم أن نقوم به بصورة جماعية بغية التصدي للذين يريدون زعزعة استقرار بلداننا. كما اتفقنا على التعاون على مكافحة الإفلات من العقاب بتقديم مرتكبي الإبادة الجماعية هؤلاء إلى العدالة وعلى العمل معا لمكافحة أيديولوجيتهم الانقسامية والمدمرة.

وقد ألزم قادة منطقة البحيرات الكبرى أنفسهم بالفعل بالنهوض بجدول أعمال السلام. واتفقنا على ألا نسمح باستخدام أراضينا قواعد لزعزعة استقرار البلدان الأخرى. واتفقنا على ضرورة التسوية السلمية للصراعات واحترام سلامة أراضي جميع بلداننا وتعزيز مبادئ الحكم الرشيد. كما اتفقنا على العمل معا لتعزيز التنمية والتعاون على تخفيض حدة الفقر في منطقتنا. وذلك جدول أعمال هام للغاية. وبالتالي، ونحن نصل إلى نهاية المرحلة التحضيرية، لا بد أيضا أن نلزم أنفسنا بتنفيذ جدول الأعمال هذا.

ونحن نرى أن تنفيذ برنامج عمل ميثاق السلام سيمثل حجر زاوية هام في بناء السلام في منطقتنا. وبينما يتم إرساء وتوطيد السلام والاستقرار والحكم الرشيد والتنمية الاقتصادية في جميع أنحاء المنطقة، فإن الأزمات الإنسانية التي نواجهها بصورة دورية ستتراجع بناء على ذلك.

لقد قررت البلدان الرئيسية في منطقة البحيرات الكبرى أن تتولى الملكية الإقليمية للعملية من خلال إنشاء الآلية الإقليمية للمتابعة بغية مساعدتنا على تنفيذ جدول الأعمال الطموح هذا. ولكن، بغية أن ننجح، نرى أنه لا بد من وجود التزام قوي بالقيام بالأعمال التالية. أولا، علينا أن نلزم أنفسنا بتنفيذ جميع أحكام الميثاق، وخاصة الأحكام التي تتناول المسائل الرئيسية المتمثلة في الجماعات المسلحة التي ما زالت تعمل في منطقتنا. وينبغي أن تشكل مرحلة التنفيذ وقتا للعمل الجدي في هذا الصدد. ثانيا، علينا أن نلزم أنفسنا بالتصديق على الميثاق في أسرع وقت ممكن. ثالثا، لا بد أن نقدم كل الدعم السياسي والدبلوماسي والمالي اللازم لآلية المتابعة، وخاصة للأمانة الجديدة. رابعا، علينا أن نعمل على جعل الصندوق الخاص للتعمير الذي يستضيفه مصرف التنمية الأفريقي يزاول عمله في أقرب وقت ممكن.

وسيظل جدول الأعمال من أجل السلام والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى محتاجا إلى شراكات دولية قوية. وأشكر أعضاء المجتمع الدولي الذين عملوا بالترافق معنا في

البحث عن السلام. وبوجه خاص، أود أن أشكر مجموعة الأصدقاء، الذين ظلوا شركاء مفيدين. كما أشكر الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على الدعم الذي قدماه من خلال الأمانة العامة. والشراكة الدولية أمر حاسم، وخاصة في سياق الانتعاش بعد انتهاء الصراع.

إن لدى القادة في المنطقة خبرة كبيرة في قيادة البحث عن السلام في منطقتنا. ومن عملية أروشا للسلام في رواندا في عام ١٩٩٣، واتفاق لوساكا لوقف إطلاق النار، وعملية السلام في صن سيتي لجمهورية الكونغو الديمقراطية، وعملية أروشا للسلام في بوروندي، واتفاق السلام الشامل في السودان، وعملية السلام في الصومال بقيادة الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أصبح من الواضح أن لدينا القدرات وسنتوصل إلى تسوية للصراعات. وما ظللنا بحاجة إليه دائما هو تقديم الدعم للانتعاش والتعمير بعد انتهاء الصراعات. وبالتالي نأمل ألا يعتبر شركاؤنا انتهاء العملية التحضيرية بمثابة نهاية لدعمهم. ونناشدهم تقديم الدعم لمرحلة التنفيذ، وخاصة جدول أعمال النمو الاقتصادي وتخفيض حدة الفقر.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن للسيد إبراهيما فال للرد على التعليقات والأسئلة التي وجهت.

السيد فال (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، وبإذنكم، سأوجز إيجازا شديدا، مراعاة لتأخر الوقت.

أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر المتكلمين الذين اخذوا الكلمة والذين أظهروا اهتماما كبيرا بنتائج مؤتمر قمة نيروبي، وأن أشكرهم على تهانيهم. واعتبر أن هذه التهاني تتجاوز شخصي، إلى جميع أعضاء الفريق الذين عملت معهم خلال الأعوام الأخيرة، بل وتتجاوز فريق مكتب الممثل الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى إلى ممثلي وكالات الأمم المتحدة الذين عملنا معهم بصورة وثيقة للغاية في اللجنة التوجيهية في نيروبي خلال هذه الأعوام.

وأعتبر تلك التهانئ موصولة كذلك إلى الاتحاد الأفريقي، الطرف الآخر في الأمانة المشتركة، وأيضا، فيما يتجاوز ذلك، إلى الرئيس كوناري، الذي شارك بهمة عالية في الإعداد لكامل العملية التي أفضت إلى مؤتمري قمة دار السلام ونيروبي، والذي أدى دورا بالغ الأهمية أثناء القمتين.

لقد شعرت باطمئنان كبير من مناقشة اليوم، خاصة تركيزها على الحاجة إلى أن يواصل الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة العمل معا دعما لأمانة المؤتمر الجديدة وعلى الحاجة إلى كفالة أن يواصلا بطريقة استباقية مشاركتهما في منع الصراعات وفي صنع السلام وفي بناء السلام في منطقة البحيرات الكبرى برمتها.

أخيرا، وليس آخرا، يحدوني الأمل أن تكون البلدان الأساسية قد فهمت الرسالة التي بعثها المجلس إليها، وأنها ستغتنم الفرصة لإظهار أنها تستطيع أن تواجه تحديات استحداث أمانة المؤتمر ومزاولتها أعمالها في فترة الثلاثة أشهر التي تم الاتفاق عليها.

الرئيس: أشكر السيد فال على التوضيحات التي تقدم بها، وأتمنى له كل نجاح في مهمته.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء مجلس الأمن، فوضني الأعضاء أن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس:

”**يثني** مجلس الأمن على بلدان منطقة البحيرات الكبرى للاختتام الناجح لمؤتمر القمة الثاني للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في نيروبي، كينيا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦.

”**ويهنئ** قادة المنطقة على التوقيع على ميثاق الأمن والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى ويرحب بالتزامهم بتنفيذه.

”**يرحب** مجلس الأمن بالقرار القاضي بإنشاء آلية إقليمية للمتابعة، تشمل إنشاء أمانة للمؤتمر الإقليمي يرأسها الأمين التنفيذي الأول، سفير جمهورية تنزانيا المتحدة لِيبراتا مولامولا، وكذلك بالقرار القاضي بإنشاء مكاتب لأمانة المؤتمر في بوجومبورا، بوروندي.

”**ويثني** مجلس الأمن على الأمانة المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وفريق أصدقاء منطقة البحيرات الكبرى، تحت الرئاسة المشتركة لكندا وهولندا، وعلى وكالات الأمم المتحدة الرائدة، والاتحاد الأفريقي، والاتحاد الأوروبي، ومصرف التنمية الأفريقي والمجتمع الدولي، لدعمها عملية المؤتمر الدولي وتقديم المساعدة لها.

”**ويثني** مجلس الأمن أيضا على الأمين العام وممثله الخاص السيد إبراهيما فال على دعمهما والتزامهما وما قاما به فعلياً لتيسير العملية التي أفضت إلى عقد مؤتمر القمة الثاني والتوقيع على ميثاق السلام.

”**ويؤيد** مجلس الأمن طلب اللجنة الإقليمية المشتركة بين الوزارات تمديد ولاية الممثل الخاص للأمين العام لفترة نهائية طولها ثلاثة أشهر تنتهي في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٧، بهدف ضمان تولي المنطقة زمام أمور آلية المتابعة ونجاح إتمام الانتقال إلى أمانة المؤتمر.

”**ويناشد** مجلس الأمن بلدان المنطقة، وفريق الأصدقاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمجتمع الدولي، النظر في تقديم المساعدة إلى أمانة المؤتمر والصندوق الخاص للتعمير والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى من أجل دعم تنفيذ الأطراف ميثاق السلام والاستقرار والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى“.

سيصدر هذا البيان كوثيقة لمجلس الأمن بالرمز S/PRST/2006/57.

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/١٨.